

The amended articles in the Memorandum of Association and Articles of Association of Emirates NBD Bank PJSC in accordance with the last amendment carried out on the Commercial Companies Law and the regulations governing the Bank

المواد المعدلة في عقد التأسيس و النظام الاساسي لبنك الامارات دبي الوطني وفقا لتعديل الاخير في قانون الشركات التجاري و اللوائح التي يخضع لها البنك

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
1	<p>تأسست الشركة (شركة مساهمة عامة) - في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد موافقة السلطات المختصة وبموجب الرخصة التجارية رقم 598201 صادرة بتاريخ 2007/07/16 من دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة دبي وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الموثق بتاريخ 2007/07/12 امام كاتب العدل بإمارة دبي ووفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.</p> <p>ولما كان القانون الاتحادي رقم (2) سنة 2015 في شأن الشركات التجارية الصادر في 2015/3/25 قد نص على إلغاء القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وأوجب على الشركات المساهمة العامة القائمة بتعديل أنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكامه.</p> <p>بتاريخ 2016/2/15 انعقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة وقررت بموجب قرار خاص الموافقة على تعديل أحكام النظام الأساسي للشركة ليتوافق وأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية و ذلك على النحو التالي:-</p>	1	<p>تأسست الشركة (شركة مساهمة عامة) - في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد موافقة السلطات المختصة وبموجب الرخصة التجارية رقم 598201 صادرة بتاريخ 2007/07/16 من دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة دبي وبموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الموثق بتاريخ 2007/07/12 امام كاتب العدل بإمارة دبي ووفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.</p> <p>ولما كان القانون الاتحادي رقم (2) سنة 2015 في شأن الشركات التجارية الصادر في 2015/3/25 قد نص على إلغاء القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وأوجب على الشركات المساهمة العامة القائمة بتعديل أنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكامه.</p> <p>بتاريخ 2016/02/15 انعقد اجتماع الجمعية العمومية للشركة وقررت بموجب قرار خاص الموافقة على تعديل أحكام النظام الأساسي للشركة ليتوافق وأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 في شأن الشركات التجارية وذلك على النحو التالي:-</p>	التعديل لغرض تحديث البيانات
	<p>The Company (Public Joint Stock Company) was incorporated in the emirate of Dubai, UAE, after obtaining the approval of the Competent Authority, and pursuant to the trade license no.598201 issued on 16/7/2007 by the Department of Economic Development - Dubai, and in accordance with the Company's Memorandum of Association and Articles of Association notarised by the Notary Public in the emirate of Dubai on 12/7/2007 and in accordance with the Federal Law No. 8 of 1984 concerning Commercial Companies and the laws amending thereof.</p> <p>Whereas the Federal Law no. (2) of 2015 concerning Commercial Companies, issued on 25/3/2015 stipulates replacing the Federal Law no. (8) of 1984 concerning Commercial Companies and the laws amending thereof, requesting the existing Public Joint Stock Companies to amend their Articles of Associations in accordance</p>		<p>The Company (Public Joint Stock Company) was incorporated in the emirate of Dubai, UAE, after obtaining the approval of the Competent Authority, and pursuant to the trade license no.598201 issued on 16/7/2007 by the Department of Economic Development - Dubai, and in accordance with the Company's Memorandum of Association and Articles of Association notarised by the Notary Public in the emirate of Dubai on 12/7/2007 and in accordance with the Federal Law No. 8 of 1984 concerning Commercial Companies and the laws amending thereof.</p> <p>Whereas the Federal Law no. (2) of 2015 concerning Commercial Companies, issued on 25/3/2015 stipulates replacing the Federal Law no. (8) of 1984 concerning Commercial Companies and the laws amending thereof, requesting the existing Public Joint Stock Companies to amend their Articles of Associations in accordance</p>	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	therewith. On 15/2/2016, the Company's General Meeting was held and resolved under a special resolution approving the amendment of the Company's Articles of Association to reflect the provisions of the Federal Law No. 2 of 2015 concerning Commercial Companies, as follows:		therewith. On [] 15/2/2016 , the Company's General Meeting was held and resolved under a special resolution approving the amendment of the Company's Articles of Association to reflect the provisions of the Federal Decree Law No. 32 of 2021 5 concerning Commercial Companies, as follows:	
2	ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك، يكون للعبارات التالية المعاني المحددة لكل منها على النحو المذكور أدناه في هذا النظام الأساسي وفي عقد تأسيس الشركة.	2	ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك، يكون للعبارات التالية المعاني المحددة لكل منها على النحو المذكور أدناه في هذا النظام الأساسي وفي عقد تأسيس الشركة. في حال وجدت تعابير غير معرفة في هذا النظام، فإنه يعتمد تعريف تلك التعابير الواردة في قانون الشركات أو دليل الحوكمة أو نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك، وفي حال التعارض يعتمد التعريف الذي يجب أن يسود قانوناً.	التعديل لغرض اعتماد تعاريف التعابير الواردة في القرارات ذات الصلة دون الحاجة لتعريفها جميعها داخل النظام الأساسي.
	"تعميم" يعني التعميم رقم 00/23 المؤرخ في 22 يونيو 2000 و الصادر عن المصرف المركزي.		تعميم يعني التعميم رقم 00/23 المؤرخ في 22 يونيو 2000 و الصادر عن المصرف المركزي.	هذا التعريف لم يذكر في النظام لذلك لا حاجة لذكره.
	"قانون المصرف المركزي" يعني القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بشأن المصرف المركزي ونظام النقد و الأعمال المصرفية.		"قانون المصرف المركزي" يعني المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي و تنظيم المنشآت و الأنشطة المالية.	تحديث بيانات واسم القانون
	"قانون الشركات التجارية" يعني القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2015 بشأن الشركات التجارية.		"قانون الشركات التجارية" يعني المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لعام 2021 بشأن الشركات التجارية.	تحديث بيانات القانون
	"ضوابط الحوكمة" مجموعة الضوابط والقواعد التي تحقق الانضباط المؤسسي في العلاقات والإدارة في الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.		"ضوابط الحوكمة" تعني دليل الحوكمة الصادر بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة كما يتم تعديله أو تحديثه أو استبداله من حين إلى آخر.	لا اعتماد التعريف حسب اسم القرار
			"نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك": النظام الصادر عن المصرف المركزي بموجب التعميم رقم 2019/83 بشأن نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك وكما يتم تعديله أو تحديثه أو استبداله من حين إلى آخر.	لا اعتماد التعريف حسب اسم القرار
	"طرف ذات علاقة" يعني رئيس مجلس الإدارة و نائب رئيس مجلس الإدارة و عضو مجلس الإدارة و كبار مسؤولي الإدارة التنفيذية و الموظفين في الشركة و أي شركة يملك ذلك الشخص فيها ثلاثين في المئة (30%) على الأقل من اسهم رأس المال و أي شركة تابعة و زميلة و شقيقة لتلك الشركة. "تعارض المصالح" الحلة التي يتأثر فيها حياد اتخاذ القرار بسبب مصلحة شخصية مادية او معنوية حيث تتداخل او تبدو انها تتداخل مصالح الأطراف ذات العلاقة مع مصالح الشركة ككل او عند استغلال الصفة المهنية او الرسمية بطريقة ما لتحقيق منفعة شخصية.		طرف ذات علاقة يعني رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة التنفيذية والموظفين في الشركة و أي شركة يملك ذلك الشخص فيها ثلاثين في المئة (30%) على الأقل من اسهم رأس المال و أي شركة تابعة و زميلة و شقيقة لتلك الشركة. تعارض المصالح الحلة التي يتأثر فيها حياد اتخاذ القرار بسبب مصلحة شخصية مادية او معنوية حيث تتداخل او تبدو انها تتداخل مصالح الأطراف ذات العلاقة مع مصالح الشركة ككل او عند استغلال الصفة المهنية او الرسمية بطريقة ما لتحقيق منفعة شخصية.	لا اعتماد التعريف حسب القرارات الصادرة دون الحاجة لذكرها في النظام الأساسي.
	In these Articles and the Memorandum of Association of the Company, unless the subject or context otherwise requires, the following expressions shall have the meanings hereby assigned to them respectively:		In these Articles and the Memorandum of Association of the Company, unless the subject or context otherwise requires, the following expressions shall have the meanings hereby assigned to them respectively. In case of undefined expressions in these Articles, the definition of such expressions contained in the Companies Law, the Governance Guide, or the Corporate Governance Regulation for Banks shall be adopted. In case of	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			contradiction, the definition that has to legally prevail shall be adopted:	
	"Circular" means circular number 23/00 dated 22 June 2000 and issued by the Central Bank;		"Circular" means circular number 23/00 dated 22 June 2000 and issued by the Central Bank;	
	"Central Bank Law" means Union Law No. (10) of 1980 concerning the Central Bank, Monetary System and the Organization of Banking;		"Central Bank Law" means the Federal Decree Union Law No. (104) of 2018 1980 concerning the Central Bank, Monetary System and the Organization of Financial Institutions and Activities Banking ;	
	"Commercial Companies Law" means Federal Law No. (2) of 2015 concerning Commercial Companies;		"Commercial Companies Law" means the Federal Decree Law No. (232) of 2021 2015 concerning Commercial Companies;	
	"Governance Controls" means, the set of rules and controls that achieve the institutional discipline in the relations and management of the company in accordance with the global standards through the assignment of the responsibilities and duties of the Company's Board members and the executive higher management taking into account the protection of shareholders and stakeholders rights.		"Governance Controls" means, The Governance Guide issued pursuant to Board Resolution No. (03/R.M) of 2020 issued by the SCA concerning adopting the Corporate Governance Guide for Public Joint-Stock Companies as amended, updated or replaced from time to time the set of rules and controls that achieve the institutional discipline in the relations and management of the company in accordance with the global standards through the assignment of the responsibilities and duties of the Company's Board members and the executive higher management taking into account the protection of shareholders and stakeholders rights.	
			"Corporate Governance Regulation for Banks" : the regulation issued by the Central bank pursuant to circular number 83/2019 concerning Corporate Governance Regulation for Banks as amended, updated or replaced from time to time.	
	"Related Party" means the Chairman, Vice Chairman, a Director, senior executive management and employees of the Company and any company in which such person holds at least thirty <i>per cent</i> (30%) of its share capital and any subsidiary, associated or sister company of such company; "Conflict of Interest" means, where the neutrality of decision-making is compromised by a material or moral personal interest that overlaps or seems to overlap the interest of related parties with the interests of the Company as a whole or when the professional or official capacity is used in somehow to gain a personal benefit;		"Related Party" means the Chairman, Vice Chairman, a Director, senior executive management and employees of the Company and any company in which such person holds at least thirty <i>per cent</i> (30%) of its share capital and any subsidiary, associated or sister company of such company; "Conflict of Interest" means, where the neutrality of decision-making is compromised by a material or moral personal interest that overlaps or seems to overlap the interest of related parties with the interests of the Company as a whole or when the professional or official capacity is used in somehow to gain a personal benefit;	
6	تكون أغراض الشركة التي أسست من أجلها كما يلي:	6	تكون أغراض الشركة التي أسست من أجلها كما يلي:	
			23. وللشركة أن تقوم بكافة الخدمات المصرفية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، منح التمويل والاعتمادات المالية بكافة أنواعها، وفتح الحسابات وتلقي الودائع بكافة أنواعها، والاستثمارات وإصدار الصكوك بكافة أنواعها والدخول في جميع أنواع العقود وحيازة وتملك وبيع وشراء وتأجير واستئجار	لغرض ضم التعديلات السابقة للنظام

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			الأصول العقارية أو المنقولة أو المالية بكافة أنواعها، وبوجه عام القيام بكافة المعاملات وتقديم كافة المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	
	The objects of the Company shall be:		The objects of the Company shall be:	
			23. The Company may provide all banking services that are compliant with the provisions of Islamic Sharia, including but not limited to granting financing and financial credits of all kinds, opening accounts, receiving deposits of all types and investments, issuing Sukuk of all types, entering into all types of contracts, possessing, holding, owning, selling, purchasing, leasing, renting real estate, movable or financial assets of all types, and in general, to carry out all transactions and offer all banking products that are in compliant with Islamic Sharia.	
7		7	(أ) يبلغ رأسمال الشركة المصدر (6.316.598.253) درهم (ستة مليارات وثلاثمائة وستة عشر مليوناً وخمسمائة وثمانية وتسعون ألفاً ومائتان وثلاثة وخمسون درهماً) مقسم إلى (6.316.598.253) (ستة مليارات وثلاثمائة وستة عشر مليوناً وخمسمائة وثمانية وتسعون ألفاً ومائتان وثلاثة وخمسون درهماً) سهماً عادياً قيمة كل سهم درهم (1) واحد.	لغرض ضم التعديلات السابقة للنظام
			The issued share capital of the Company is AED 6,316,598,253 (AED Six Billion, three hundred sixteen million, five hundred and ninety eight thousand, two hundred fifty three) distributed to 6,316,598,253 (AED Six Billion, three hundred sixteen million, five hundred and ninety eight thousand, two hundred fifty three) ordinary shares of AED 1 (one) Dirham each.	
(أ)7	(أ) تخضع اسهم الشركة لأي قوانين أو أنظمة صادرة عن الهيئات المختصة فيما يتعلق بملكية البنوك التجارية، ويجب ألا تقل مساهمة أو حصة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في أي وقت أثناء قيام أو وجود الشركة عن خمسة وتسعين بالمائة (95%) من رأسمال الشركة، وتشمل عبارة "مواطنين" الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات التضامنية والاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة	(ب)7	(ب) تخضع اسهم الشركة لأي قوانين أو أنظمة صادرة عن الهيئات المختصة فيما يتعلق بملكية البنوك التجارية. ويجب أن لا تقل مساهمة أو حصة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في أي وقت أثناء قيام أو وجود الشركة عن ستين بالمائة (60%) من رأسمال الشركة، وتشمل عبارة "مواطنين" الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات التضامنية والاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.	توضيح الحد الأدنى لملكية مواطني دولة الإمارات حسب القرارات الصادرة عن المصرف المركزي
	(A) The shares of the Company are subject to any laws or regulations issued by relevant authorities concerning the ownership of commercial banks, and the participation or contribution of nationals of the United Arab Emirates at any time during the existence of the Company shall not be less than ninety five per cent (95%) of the share capital of the Company. The expression "nationals" shall include natural persons as well as firm partnerships and corporate bodies which are wholly owned by nationals of the United Arab Emirates.		(A)(B) The shares of the Company are subject to any laws or regulations issued by relevant authorities concerning the ownership of commercial banks, and The participation or contribution of nationals of the United Arab Emirates at any time during the existence of the Company shall not be less than sixty ninety five per cent (9560%) of the share capital of the Company. The expression "nationals" shall include natural persons as well as firm partnerships and corporate bodies which are wholly owned by nationals of the United Arab Emirates.	
(هـ)7	(هـ) تلتزم الشركة بالقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بشأن المصرف المركزي بحسب الأحوال فيما يتعلق بأغراض الشركة و يتعين موافقة الجهة	(و)7	(هـ) تلتزم الشركة بقانون الاتحاد رقم (10) لسنة 1980 بشأن المصرف المركزي بحسب الأحوال فيما يتعلق بأغراض الشركة و يتعين موافقة الجهة (المصرف المركزي) على أي تعديلات	تعديل طفيف للالتزام بالتعبير المعرفة

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	(المصرف المركزي) على أي تعديلات تطرأ على أغراض الشركة.		تطرأ على أغراض الشركة.	
	(E) The Company shall abide by the Federal Law no. (10) of 1980 concerning the Central Bank as the case may be, with respect to the Company's objects, and the approval of the entity (Central Bank) for any amendments to the Company's objects must be obtained.		(E) (F) The Company shall abide by the Central Bank Federal Law no. (10) of 1980 concerning the Central Bank as the case may be, with respect to the Company's objects, and the approval of the entity (Central Bank) for any amendments to the Company's objects must be obtained.	
14	(أ) يجب أن يتم أي بيع، تنازل، رهن، رهن حيازي أو أي تصرف آخر (وجميعها تعتبر "تنازلاً") في أسهم الشركة طبقاً لأحكام النظام الأساسي هذا وقانون الشركات التجارية واللوائح والتنظيمات الصادرة عن السوق المالي التي أدرجت بها أسهم الشركة، كما يجب إثباته بالقيود في سجل خاص في مقر الشركة ويعرف باسم "سجل الأسهم" يحفظ في السوق المالي المعني. ولا يعتبر أي تنازل نافذاً ما لم يستوف متطلبات هذه المادة.	14	(أ) يجب أن يتم أي بيع، تنازل، رهن، رهن حيازي أو أي تصرف آخر (وجميعها تعتبر "تنازلاً") في أسهم الشركة طبقاً لأحكام النظام الأساسي هذا وقانون الشركات التجارية واللوائح والتنظيمات الصادرة عن الهيئة والسوق المالي التي أدرجت بها أسهم الشركة. كما يجب إثباته بالقيود في سجل خاص في مقر الشركة ويعرف باسم "سجل الأسهم" يحفظ في السوق المالي للمعني ولا يعتبر أي تنازل نافذاً ما لم يستوف متطلبات هذه المادة.	إعادة صياغة الفقرة للالتزام بسجل الشركاء في السوق المالي.
	(هـ) يظل المتنازل مالاً للأسهم التي تنازل عنها حتى يتم قيد اسم المتنازل إليه في سجل الأسهم المنظم بموجب هذا النظام الأساسي.		(هـ) يظل المتنازل مالاً للأسهم التي تنازل عنها حتى يتم قيد اسم المتنازل إليه في سجل الأسهم المنظم بموجب هذا النظام الأساسي.	لغرض الالتزام بسجل الشركاء في السوق المالي.
	(A) Any sale, transfer, mortgage, pledge or other disposal (together "transfer") of shares in the Company shall comply with the provisions of these Articles of Association, the Commercial Companies Law and the rules and regulations of the Financial Market where the Company shares are listed, and shall be evidenced by entry in a special register kept by the Company known as the "Share Register" at the relevant Financial Market. No transfer shall be considered valid unless it satisfies the requirements of this Article.		(A) Any sale, transfer, mortgage , pledge or other disposal (together "transfer") of shares in the Company shall comply with the provisions of these Articles of Association, the Commercial Companies Law and the rules and regulations of the Authority and Financial Market where the Company shares are listed, and shall be evidenced by entry in a special register kept by the Company known as the "Share Register" at the relevant Financial Market. No transfer shall be considered valid unless it satisfies the requirements of this Article.	
	(E) The transferor shall be deemed to remain the holder of the share until the transferee is duly entered in the Share Register maintained pursuant to these Articles of Association in respect thereof.		(E) The transferor shall be deemed to remain the holder of the share until the transferee is duly entered in the Share Register maintained pursuant to these Articles of Association in respect thereof.	
17	(أ) بناء على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة الهيئة و السلطة المختصة (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز زيادة رأسمال الشركة المصريح به بموجب قرار خاص، إلى مبلغ لا يزيد عن ضعف رأس المال المصدر للشركة.	17	(أ) بناء على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة المصرف المركزي والهيئة والسلطة المختصة (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز زيادة رأسمال الشركة المصدر للمصريح به بموجب قرار خاص، بشرط استيفاء كامل رأس المال المصدر إلى مبلغ لا يزيد عن ضعف رأس المال المصدر للشركة.	للتزام بقانون الشركات الذي لم يعد فيه مبدأ رأس مال مصرح به
	(ب) بناء على توصية مجلس الإدارة، وفي حال كان مطلوباً زيادة رأس المال المصريح به، بعد موافقة الهيئة (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز للشركة زيادة رأسمالها بموجب قرار حقوق الأولوية تتم الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية ("حقوق الأولوية") يفوض مجلس الإدارة بإصدار أسهم جديدة أو سندات يمكن تحويلها إلى أسهم بنفس القيمة الاسمية للأسهم الموجودة ضمن حدود رأس المال المصريح به، ومع مراعاة أي شروط مبينة في حقوق الأولوية، ومع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية، في أي وقت أو أوقات قد يحددها مجلس الإدارة. وفي حال زيادة رأس المال بموجب حقوق الأولوية يكون للمساهمين الأولوية في الاكتتاب في الأسهم ("حقوق الأولوية في الأسهم") التي تتعلق بها حقوق الأولوية وذلك بنسبة ما يملكونه من أسهم في التاريخ المحدد في حقوق		(ب) بناء على توصية مجلس الإدارة، وفي حال كان مطلوباً زيادة رأس المال المصدر للمصريح به ، بعد موافقة الهيئة (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز للشركة زيادة رأسمالها بموجب قرار حقوق الأولوية تتم الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية ("حقوق الأولوية") يفوض مجلس الإدارة بإصدار أسهم جديدة أو سندات يمكن تحويلها إلى أسهم بنفس القيمة الاسمية للأسهم الموجودة ضمن حدود رأس المال المصريح به ، ومع مراعاة أي شروط مبينة في حقوق الأولوية، ومع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية، في أي وقت أو أوقات قد يحددها مجلس الإدارة. وفي حال زيادة رأس المال بموجب حقوق الأولوية يكون للمساهمين الأولوية في الاكتتاب في الأسهم ("حقوق الأولوية في الأسهم") التي تتعلق بها حقوق الأولوية وذلك بنسبة ما يملكونه من أسهم في	للتزام بقانون الشركات الذي لم يعد فيه مبدأ رأس مال مصرح به

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	الأولوية. وبالرغم من ذلك، يجوز للشركة عدم تطبيق مبدأ حقوق الأولوية في الأسهم في الحالات المسموح بها بموجب قانون الشركات التجارية.		التاريخ المحدد في حقوق الأولوية. وبالرغم من ذلك، يجوز للشركة عدم تطبيق مبدأ حقوق الأولوية في الأسهم في الحالات المسموح بها بموجب قانون الشركات التجارية.	
	(ج) لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة مقابل ما يقل عن قيمتها الاسمية. ويحق للشركة، بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة، إصدار أسهم جديدة بقيمة تعادل القيمة الاسمية، وذلك في حال توصل المساهمون إلى القيام بذلك بموجب إصدار قرار خاص.		(ج) لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة مقابل ما يقل عن قيمتها الاسمية إلا في الإطار الذي يسمح به قانون الشركات . ويحق للشركة، بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة، إصدار أسهم جديدة بقيمة تعادل القيمة الاسمية، وذلك في حال توصل المساهمون إلى القيام بذلك بموجب إصدار قرار خاص.	مراعاة التعديل الذي تم على المادة (198) من قانون الشركات
	(و) مع مراعاة حكم المادة (207) من قانون الشركات التجارية و قانون المصرف المركزي وهذا النظام، يجوز للشركة، بقرار خاص وبموافقة الهيئة تعديل النظام الأساسي بحيث يتم:		(و) مع مراعاة حكم المادة (209) من قانون الشركات التجارية ومع مراعاة قانون المصرف المركزي وهذا النظام، يجوز للشركة، بقرار خاص وبموافقة الهيئة تعديل النظام الأساسي بحيث يتم:	مراعاة التغيير على أرقام مواد قانون الشركات
	(ز) لا يجوز خفض رأس مال الشركة إلا في ظل الظروف المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وفي حال طرأت مثل تلك الظروف، وكان من رأي مجلس الإدارة أنه من الأفضل خفض رأس مال الشركة، عندئذ يسمح فقط بتطبيق طريقة خفض رأس المال المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لتحقيق هذا الغرض، ويتعين على مجلس الإدارة اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وبصرف النظر عن الطريقة المستخدمة لخفض رأس المال، لا يجوز خفض رأس المال دون الحصول على موافقة من الهيئة وأي هيئة أخرى معنية وبقرار خاص صادر عن اجتماع الجمعية العمومية الذي يتعين خلاله الاستماع إلى تقرير المدققين بشأن هذا الخفض المقترح.		(ز) لا يجوز خفض رأس مال الشركة إلا في ظل الظروف المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وفي حال طرأت مثل تلك الظروف، وكان من رأي مجلس الإدارة أنه من الأفضل خفض رأس مال الشركة، عندئذ يسمح فقط بتطبيق طريقة خفض رأس المال المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لتحقيق هذا الغرض، ويتعين على مجلس الإدارة اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وبصرف النظر عن الطريقة المستخدمة لخفض رأس المال، لا يجوز خفض رأس المال دون الحصول على موافقة المصرف المركزي من و الهيئة وأي هيئة أخرى معنية وبقرار خاص صادر عن اجتماع الجمعية العمومية الذي يتعين خلاله الاستماع إلى تقرير المدققين بشأن هذا الخفض المقترح.	الالتزام بضرورة الحصول على موافقة المصرف المركزي في حال تخفيض رأس المال.
	(A) Upon the recommendation of the Board of Directors and the Competent Authority, (and any terms and conditions the Authority may stipulate), the authorized share capital of the Company may be increased by a Special Resolution, up to an amount not in excess of two times the issued share capital of the Company.		(A) Upon the recommendation of the Board of Directors and after the approval of the Central Bank, the Authority and the Competent Authority , (and any terms and conditions the Authority may stipulate), the issued authorized share capital of the Company may be increased by a Special Resolution, provided that the Company's issued capital has been paid in full. up to an amount not in excess of two times the issued share capital of the Company.	
	(B) Upon the recommendation of the Board of Directors and, if an increase in the authorized share capital is required, subject to the approval of the Authority (and any terms and conditions the Authority may impose), the Company may increase its issued share capital pursuant to an authority to allot granted by a General Meeting (" Authority to Allot ") authorising the Board of Directors to issue new shares or bonds convertible into shares with the same nominal value as the shares already issued up to any aggregate nominal amount, within the limit of the authorized share capital, and subject to any terms specified in the Authority to Allot and, subject to the provisions of the Commercial Companies Law, at such time or times as the Board of Directors may determine. On any such increase of share capital pursuant to an Authority to Allot, the shareholders shall have priority (" Pre-emption Rights ") in subscribing for the shares to which such		(B) Upon the recommendation of the Board of Directors and, if an increase in the issued authorized share capital is required, subject to the approval of the Authority (and any terms and conditions the Authority may impose), the Company may increase its issued share capital pursuant to an authority to allot granted by a General Meeting (" Authority to Allot ") authorising the Board of Directors to issue new shares or bonds convertible into shares with the same nominal value as the shares already issued up to any aggregate nominal amount, within the limit of the authorized share capital, and subject to any terms specified in the Authority to Allot and, subject to the provisions of the Commercial Companies Law, at such time or times as the Board of Directors may determine. On any such increase of share capital pursuant to an Authority to Allot, the shareholders shall have priority (" Pre-emption Rights ") in subscribing for the	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	Authority to Allot relates in proportion to their respective holdings of shares existing at the date specified in such Authority to Allot. Notwithstanding the foregoing, the Company may dis-apply Pre-emption Rights in the cases permissible by the Commercial Companies Law.		shares to which such Authority to Allot relates in proportion to their respective holdings of shares existing at the date specified in such Authority to Allot. Notwithstanding the foregoing, the Company may dis-apply Pre-emption Rights in the cases permissible by the Commercial Companies Law.	
	(C)New shares shall not be issued in an amount less than their nominal value. Subject to obtaining the prior approval of the Authority, the Company may issue new shares at a premium to their nominal value if the shareholders resolve to do so by way of Special Resolution.		(C)Other than otherwise permitted by the Companies Law, new shares shall not be issued in an amount less than their nominal value. Subject to obtaining the prior approval of the Authority, the Company may issue new shares at a premium to their nominal value if the shareholders resolve to do so by way of Special Resolution.	
	Subject to the provisions of Article 207 of the Commercial Companies Law, the Central Bank Law and these Articles, the Company may, by a Special Resolution, and on approval of Authority, amend the Articles of Association so as to:		Subject to the provisions of Article 20 79 of the Commercial Companies Law, the Central Bank Law and these Articles, the Company may, by a Special Resolution, and on approval of Authority, amend the Articles of Association so as to:	
	The share capital of the Company may be decreased only in those circumstances set out in the Commercial Companies Law. If such circumstances are established, and the Board of Directors considers a reduction in the Company's share capital to be desirable, then only the methods set out in the Commercial Companies Law may be employed to achieve such purpose, and the Board of Directors shall follow the procedures set out in the Commercial Companies Law. Irrespective of the method employed to decrease the share capital, the share capital may not be decreased without the approval of the Authority and any other relevant authority and a Special Resolution passed at a General Meeting at which the report of the Auditor upon such proposed decrease shall be heard.		The share capital of the Company may be decreased only in those circumstances set out in the Commercial Companies Law. If such circumstances are established, and the Board of Directors considers a reduction in the Company's share capital to be desirable, then only the methods set out in the Commercial Companies Law may be employed to achieve such purpose, and the Board of Directors shall follow the procedures set out in the Commercial Companies Law. Irrespective of the method employed to decrease the share capital, the share capital may not be decreased without the approval of the Central Bank and the Authority and any other relevant authority and a Special Resolution passed at a General Meeting at which the report of the Auditor upon such proposed decrease shall be heard.	
19	(أ) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مشكل من تسعة (9) أعضاء، بحيث يتم انتخابهم بموجب قرار عادي صادر من الجمعية العمومية للشركة عن طريق التصويت السري واستخدام التصويت التراكمي.	19	(أ) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مشكل من تسعة (9) أعضاء، بحيث يتم انتخابهم بموجب قرار عادي صادر من الجمعية العمومية للشركة عن طريق التصويت السري واستخدام التصويت التراكمي. يجب ألا تقل نسبة المرشحين لعضوية المجلس من الإناث عن 20% على ألا يقل تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة.	الالتزام بأحكام قرارات الحوكمة الصادرة عن المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع
	(ب) يتعين على الشركة أن تراعي التوازن المناسب بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين، وتكون الأغلبية للأعضاء غير التنفيذيين الذين يجب أن يتمتعوا بخبرات ومهارات فنية بما تعود بالمصلحة على الشركة، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء غير التنفيذيين للشركة مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته وألا تمثل هذه العضوية تعارضاً مع مصالح أخرى له، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.		(ب) يجب أن يكون كافة أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، كما يجب أن يكون غالبيتهم من المستقلين ممن يتمتعون بتعيين على الشركة أن تراعي التوازن المناسب بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين، وتكون الأغلبية للأعضاء غير التنفيذيين الذين يجب أن يتمتعوا بخبرات عملية ومهارات فنية بما تعود بالمصلحة على الشركة، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء غير التنفيذيين للشركة مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته وألا تمثل هذه العضوية تعارضاً مع مصالح أخرى له، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.	الالتزام بأحكام قرارات الحوكمة الصادرة عن المصرف المركزي

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	(ج) يراعي مجلس الإدارة المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات السليمة بشأن المؤسسات المالية.		(ج) يراعي مجلس الإدارة ضوابط الحوكمة ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك للمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات السليمة بشأن المؤسسات المالية.	الإشارة الصحيحة إلى التعابير المعروفة
	(د) في جميع الأحوال يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.		(د) في جميع الأحوال يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة وأغلبية أعضاء المجلس للإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ويراعى في تشكيل المجلس الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة والمصرف المركزي بهذا الصدد كما هو منصوص عليها في ضوابط الحوكمة ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك.	الالتزام بقرارات الحوكمة
	(هـ) إذا أصبحت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت من الأوقات من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، فيجب أن يعدل تشكيل مجلس الإدارة خلال ثلاثة (3) أشهر من حدوث تلك الحالة بحيث تصبح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وإلا، فإن كل قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بعد مضي فترة الثلاثة (3) أشهر المذكورة تصبح لاغية.		(هـ) إذا انخفضت نسبة مواطني الدولة في أصبحت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت من الأوقات عن الأغلبية، من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، فيجب استكمال النسبة أن يعدل تشكيل مجلس الإدارة خلال ثلاثة (3) أشهر من حدوث تلك الحالة على الأكثر بحيث تعود تصبح نسبة الأغلبية لأعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وإلا، فإن كل قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بعد مضي فترة الثلاثة (3) أشهر المذكورة تصبح لاغية.	إعادة صياغة المادة للالتزام بشكل صحيح بأحكام قانون الشركات
	(A)The management of the Company shall vest in a Board of Directors consisting of nine (9) members who will be elected by Ordinary Resolution at a General Meeting of the Company conducted by secret ballot, by using Cumulative Voting.		(A)The management of the Company shall vest in a Board of Directors consisting of nine (9) members who will be elected by Ordinary Resolution at a General Meeting of the Company conducted by secret ballot, by using Cumulative Voting. The percentage of the females shall not be less than 20% of the Board, provided that it is not less than one female member at all times.	
	(B)The Company shall maintain a suitable balance between executive, non-executive and independent directors At least one third of the Directors must be independent, and the majority of the directors must be non-executives who have the professional qualifications that benefit the Company. In all cases, it must be taken into consideration, while selecting the non-executive directors, that they can give the Company adequate time and interest, and that such membership is not in conflict with other concerns of the Director. Directors are eligible for re-election at the end of their term.		(B)All the members of the Board shall be of The Company shall maintain a suitable balance between executive, non-executive and majority of the members are independent directors. At least one third of the Directors must be independent, and the majority of the directors must be non-executives who have the professional qualifications and technical experience that benefit the Company. In all cases, it must be taken into consideration, while selecting the non-executive directors, that they can give the Company adequate time and interest, and that such membership is not in conflict with other concerns of the Director. Directors are eligible for re-election at the end of their term.	
	(C)The Board of Directors shall have regard to principles of good corporate governance for financial institutions.		(C)The Board of Directors shall have regard to the Governance Controls and the Corporate Governance Regulations for Banks principles of good corporate governance for financial institutions.	
	(D)In all cases, the majority of the members of the Board of Directors must be nationals of the United Arab Emirates.		(D)In all cases, the Chairman and majority of the members of the Board of Directors must be nationals of the United Arab Emirates. The formation of the Board shall be in accordance with the applicable conditions and regulations set out by SCA and the Central Bank as outlined in the Governance Controls and the Corporate Governance Regulations for Banks	
	(E) If at any time the majority of the Directors are not nationals of the United		(E) If the percentage of UAE nationals in the Board of Directors at any time falls below	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	Arab Emirates then, within three (3) months of the occurrence of that event, the constitution of the Board of Directors shall be changed so as to ensure that the majority of the Directors are nationals of the United Arab Emirates, failing which, all decisions of the Board of Directors after the expiration of such three (3) month period shall be void.		at any time the majority, the percentage must be completed of the Directors are not nationals of the United Arab Emirates then, within maximum of three (3) months of the occurrence of that event, the constitution of the Board of Directors shall be changed so as to ensure that the majority of the Directors are nationals of the United Arab Emirates. ، Failing which, all decisions of the Board of Directors after the expiration of such three (3) month period shall be void	
20	(أ) يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة لا تزيد عن ثلاث (3) سنوات، وعند انتهاء هذه المدة تطبق الأحكام المشار إليها في المادة 18(أ) من هذا النظام ويكون كل عضو تنتهي مدته قابلاً للانتخاب مرة أخرى.		(أ) يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة لا تزيد عن ثلاث (3) سنوات، وعند انتهاء هذه المدة تطبق الأحكام المشار إليها في المادة 18(أ) من هذا النظام ويكون كل عضو تنتهي مدته قابلاً للانتخاب مرة أخرى. يجب ألا تتجاوز فترة تولي منصب عضو مجلس إدارة مستقل في الشركة اثني عشر سنة متتالية، تحسب اعتباراً من تاريخ تعيينه، وعند انقضاء فترة تولي المنصب لا يعتبر العضو مستقلاً.	الالتزام بقرارات الحوكمة
	(ب) يجوز لمجلس الإدارة تعيين شخص لملء منصب شاغر في المجلس بشرط أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في اجتماعها الأول الذي يلي هذا التعيين لإقراره والتصديق عليه أو تعيين غيره. وإذا بلغت المناصب الشاغرة أثناء العام ربع عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر يجب على مجلس الإدارة توجيه دعوة للتشريح ودعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ خلو آخر منصب وذلك للانتخاب، بموجب قرار عادي، أشخاص آخرين لملء هذه المناصب الشاغرة.		(ب) إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة، فإن يجوز للمجلس للإدارة تعيين شخص لملء المنصب الشاغر في المجلس خلال مدة أقصاها (30) ثلاثين يوماً على بشرط أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها للأولى الذي يلي هذا التعيين لإقراره والتصديق عليه أو تعيين غيره. ويكمل العضو الجديد مدة سلفه، وفي حال عدم تعيين عضو جديد في المركز الشاغر خلال تلك المدة وجب على المجلس فتح باب الترشح للانتخاب عضو للمركز الشاغر في أول اجتماع للجمعية العمومية. وإذا بلغت المناصب الشاغرة أثناء العام ربع عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر يجب على أعضاء المجلس الباقين للإدارة توجيه دعوة للتشريح و دعوة للانعقاد خلال ثلاثين (30) يوماً على الأكثر من تاريخ خلو آخر منصب وذلك للانتخاب، بموجب قرار عادي، أشخاص آخرين لملء هذه المناصب الشاغرة.	الالتزام بالتغيير على المادة (145) من قانون الشركات التجارية
	(ج) يتولى عضو مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية لملء شاغر عرضي منصبه للفترة المتبقية من مدة المنصب، التي من المفترض أن يتولاها عضو مجلس الإدارة الذي شغل هذا المنصب، ويكون قابلاً للانتخاب مرة أخرى.		(ج) يتولى عضو مجلس الإدارة المعين بموجب المادة السابقة بهذه الكيفية لملء شاغر عرضي منصبه للفترة المتبقية من مدة المنصب، التي من المفترض أن يتولاها عضو مجلس الإدارة الذي شغل هذا المنصب، ويكون قابلاً للانتخاب مرة أخرى.	للتزام بالتعديل على المادة السابقة
	(A) Each member of the Board of Directors shall hold office for a term expiring not later than three (3) Gregorian years. Upon such expiry, the provisions of Article (18) (A) hereof shall apply. Each member whose term of office has expired shall be eligible for re-appointment.		(A) Each member of the Board of Directors shall hold office for a term expiring not later than three (3) Gregorian years. Upon such expiry, the provisions of Article (18) (A) hereof shall apply. Each member whose term of office has expired shall be eligible for re-appointment. The period of holding the position of an Independent Board Member in the Bank shall not exceed twelve consecutive years, calculated from the date of his appointment. Upon the expiration of the term of office, the Member shall not be considered Independent.	
	(B) The Board of Directors may appoint a person to occupy a vacancy, provided that such appointment shall be placed before the General Meeting at its first meeting following such appointment to resolve to approve such appointment or appoint others. In case the vacancies during the year amount to one quarter or more of the		(B) If the position of a Member of the Board of Directors becomes vacant, the Board of Directors may appoint a person to occupy the vacancy within a maximum period of (30) thirty days, provided that such appointment shall be placed before the General Meeting at its first meeting following such appointment to resolve to	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	number of the Board of Directors, then the Board of Directors shall call for nomination and a General Meeting to convene, within thirty (30) days from the date of the last vacated office, to elect by Ordinary Resolution other persons to fill such vacancies.		approve such appointment or appoint others. The new Board Member shall complete the term of his predecessor. If no new member is appointed in the vacant position within the said period, the Board shall open the nomination for Board membership to elect a member for the vacant position in the first next General Meeting. In case the vacancies during the year amount to one quarter or more of the number of the Board of Directors, then the remaining Board Members of Directors shall call for nomination and a General Meeting to convene, within maximum of thirty (30) days from the date of the last vacated office, to elect by Ordinary Resolution other persons to fill such vacancies.	
	(C) Any Director so appointed to fill a casual vacancy shall hold office for the remainder of the period during which the Director who created the casual vacancy would otherwise have held office, and shall be eligible for re-election.		(C) Any Director so appointed, according to previous provision , to fill a casual vacancy shall hold office for the remainder of the period during which the Director who created the casual vacancy would otherwise have held office, and shall be eligible for re-election.	
21	(أ) يقوم مجلس الإدارة بانتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس إدارة من بين أعضائه على أن يكون رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يحق لمجلس الإدارة كذلك انتخاب العضو المنتدب. إن أي تعيين عن طريق لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي، وإشعار الهيئة بذلك.	21	(أ) يقوم مجلس الإدارة بانتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس إدارة من بين أعضائه على أن يكون رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يجوز لمجلس الإدارة أن يعين رئيساً تنفيذياً أو مديراً عاماً للشركة، بشرط ألا يكون رئيساً تنفيذياً أو عضواً منتدباً أو مديراً عاماً لشركة أخرى، ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته. يحق لمجلس الإدارة كذلك انتخاب العضو المنتدب. إن أي تعيين عن طريق لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للعضو المنتدب يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي، وإشعار الهيئة بذلك.	الالتزام بقرارات الحوكمة الصادرة عن المصرف المركزي الذي يمنع وجود عضو تنفيذي من أعضاء المجلس.
	(ب) يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام المحاكم، وعليه تنفيذ جميع القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة.		(ب) يكون ويمثل رئيس مجلس الإدارة الممثل القانوني للشركة أمام القضاء للمحاكم وفي علاقتها بالغير ، وعليه تنفيذ جميع القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة.	الالتزام بصياغة قانون الشركات
	(A) The Board of Directors shall elect a Chairman and a Vice Chairman from the members of the Board of Directors. The Chairman must be a national of the United Arab Emirates. The Board of Directors may also elect a Managing Director. Any appointment of the Chairman, Vice Chairman or Managing Director shall require prior approval of the Central Bank, and the Authority shall be notified of such appointment.		(A) The Board of Directors shall elect a Chairman and a Vice Chairman from the members of the Board of Directors. The Chairman must be a national of the United Arab Emirates. The Board of Directors may appoint a chief executive officer or general manager of the Company, provided he is not a chief executive officer, managing director or general manager of another company. The Board shall specify his/her authorities and remunerations. The Board of Directors may also elect a Managing Director. Any appointment of the Chairman, Vice Chairman or Chief Executive Officer Managing Director shall require prior approval of the Central Bank, and the Authority shall be notified of such appointment.	
	(B) The Chairman of the Board of Directors shall represent the Company before the Courts and shall execute all the resolutions passed by the Board of Directors.		(B) The Chairman of the Board of Directors is the legal representative of shall represent the Company before the judicial authorities and in its relationship with others Courts and shall execute all the	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			resolutions passed by the Board of Directors.	
23	(أ) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات ويكونون مسؤولين للقيام بكافة الأعمال والأشياء نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به حتى تتمكن من القيام بالتزاماتها وتحقيق أغراضها وتكون هذه الصلاحيات غير مقيدة إلا في حدود ما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو ما هو محدد في هذا النظام أو بقرار من الجمعية العمومية. كما يفوض مجلس الإدارة بموجبه صراحة، لأغراض المادة (154) من قانون الشركات التجارية بإبرام أي اتفاقيات قروض لآجال تزيد على ثلاث سنوات أو بيع أو رهن عقارات الشركة أو أصول أخرى للشركة أو إبراء ذمة مديني الشركة أو إجراء الصلح والتحكيم ورفع دعاوى قضائية وتسويتها. تلتزم الشركة بالأعمال التي يجريها أعضاء مجلس الإدارة في حدود اختصاصهم.	23	(أ) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات ويكونون مسؤولاً عن مصالح الشركة ومخولاً للقيام بكافة الأعمال والأشياء نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به حتى تتمكن من القيام بالتزاماتها وتحقيق أغراضها وتكون هذه الصلاحيات غير مقيدة إلا في حدود ما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو ما هو محدد في هذا النظام أو بقرار من الجمعية العمومية. كما يفوض مجلس الإدارة بموجبه صراحة، لأغراض المادة (154) من قانون الشركات التجارية بإبرام أي اتفاقيات قروض لآجال تزيد على ثلاث سنوات أو بيع أو رهن عقارات الشركة أو أصول أخرى للشركة أو إبراء ذمة مديني الشركة أو إجراء الصلح والاتفاق على التحكيم ورفع دعاوى قضائية وتسويتها. تلتزم الشركة بالأعمال التي يجريها أعضاء مجلس الإدارة في حدود صلاحياته لاختصاصهم. بغض النظر عن ممثل عضو مجلس الإدارة، فإن على جميع أعضاء المجلس أن يقدموا الولاء للبنك ومصالحه على أي مصالح أخرى مهما كانت.	الالتزام بقرارات الحوكمة.
	(ب) ويضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومستحققاتهم المالية، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يضع أي لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وسلطاته ومسؤولياته.		(ب) ويضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومستحققاتهم المالية، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يضع أي لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وسلطاته ومسؤولياته.	
			يشكل مجلس الإدارة اللجان والأجهزة الدائمة التي يتوجب عليه تشكيلها وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات المختصة المعنية، كلجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت وجهاز الرقابة الداخلية مثلاً. كما له أن يشكل أية لجان مختصة إضافية لمتابعة أو دراسة أو تنفيذ أية مسائل وفقاً لما يراه مناسباً وبناء على أحكام ضوابط الحوكمة ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
			يتم تشكيل اللجان وفقاً لإجراءات يضعها مجلس الإدارة على أن تتضمن تحديد لمهمة اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وعلى اللجنة أن ترفع تقريراً خطياً إلى مجلس الإدارة بالإجراءات والنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها بشفافية مطلقة، وعلى مجلس الإدارة ضمان متابعة عمل اللجان للتحقق من التزامها بالأعمال المكلفة إليها.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(هـ) مع مراعاة المادة 23 (ج) والمادة 27 (ج) و(د) و(هـ) والقانون المطبق وأي متطلبات للهيئة والمصرف المركزي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشغل وظيفة أو يؤدي عملاً آخر مدرجاً للربح بالشركة (باستثناء وظيفة المدقق) بالإضافة إلى وظيفته كعضو مجلس إدارة وذلك للمدة وبالشروط (بالنسبة للمكافآت وغيرها) التي يقرها مجلس الإدارة، ولا يجوز تجريد أي عضو في مجلس الإدارة من أهلية التعاقد مع الشركة بسبب توليه أي وظيفة أو عمل كهذا بالشركة أو بوصفه بائعاً أو مشترياً أو خلافه مهما كان، ولا يجوز إبطال أي عقد أبرم عن طريق الشركة أو نيابة عنها بسبب وجود مصلحة فيه لأي عضو مجلس إدارة (على أن لا يكون من العقود أو الترتيبات التي يتطلب القانون فيها الحصول على موافقة الجمعية العمومية للشركة ولم يتم الحصول على تلك الموافقة) كما ولا يكون أي عضو مجلس إدارة مسؤولاً أمام الشركة عن أي ربح يعود عليه من أي عقود أو ترتيبات لمجرد أن ذلك العضو يشغل المناصب أو صارت له تلك العلاقة.		(هـ) مع مراعاة المادة 23 (ج) والمادة 27 (ج) و(د) و(هـ) والقانون المطبق وأي متطلبات للهيئة والمصرف المركزي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشغل وظيفة أو يؤدي عملاً آخر مدرجاً للربح بالشركة (باستثناء وظيفة المدقق) بالإضافة إلى وظيفته كعضو مجلس إدارة وذلك للمدة وبالشروط (بالنسبة للمكافآت وغيرها) التي يقرها مجلس الإدارة، ولا يجوز تجريد أي عضو في مجلس الإدارة من أهلية التعاقد مع الشركة بسبب توليه أي وظيفة أو عمل كهذا بالشركة أو بوصفه بائعاً أو مشترياً أو خلافه مهما كان، ولا يجوز إبطال أي عقد أبرم عن طريق الشركة أو نيابة عنها بسبب وجود مصلحة فيه لأي عضو مجلس إدارة (على أن لا يكون من العقود أو الترتيبات التي يتطلب القانون فيها الحصول على موافقة الجمعية العمومية للشركة ولم يتم الحصول على تلك الموافقة) كما ولا يكون أي عضو مجلس إدارة مسؤولاً أمام الشركة عن أي ربح يعود عليه من أي عقود أو ترتيبات لمجرد أن ذلك العضو يشغل المناصب أو صارت له تلك العلاقة.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(A) The Board of Directors shall have all such powers and shall be entitled to do all such		(A) The Board of Directors shall have all such powers and shall be responsible on	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	acts and things on behalf of the Company as the Company is authorised to do in order to carry out its obligation to manage the Company and to achieve its objectives. Such powers shall not be limited, unless stipulated in the Commercial Companies Law or specified in these Articles of Association or by a Resolution of the General Meeting. The Board of Directors is further hereby expressly authorized for the purpose of Article (154) of the Commercial Companies Law to conclude any loan agreements for periods in excess of three years, to sell or mortgage the Company's real estate or other assets, to release the Company's debtors and to conduct conciliation and arbitration and to file lawsuits and to settle the same. The Company shall be bound by the acts of the Directors within the limits of their authority.		the interest of the Company and entitled to do all such acts and things on behalf of the Company as the Company is authorised to do in order to carry out its obligation to manage the Company and to achieve its objectives. Such powers shall not be limited, unless stipulated in the Commercial Companies Law or specified in these Articles of Association or by a Resolution of the General Meeting. The Board of Directors is further hereby expressly authorized for the purpose of Article (154) of the Commercial Companies Law to conclude any loan agreements for periods in excess of three years, to sell or mortgage the Company's real estate or other assets, to release the Company's debtors and to conduct conciliation and agree on arbitration and to file lawsuits and to settle the same. The Company shall be bound by the acts of the Board Directors within the limits of its their authority. Regardless of who a member of the Board represents, all members of the Board shall ensure that the loyalty to the Bank and its interest is given priority to any other interests whatsoever.	
	(B)The Board of Directors shall decide the regulations relating to financial and administrative affairs, personnel affairs and their financial entitlements. The Board of Directors may also decide on any special by-law regulating its business, meetings, powers and responsibilities.		(B)The Board of Directors shall decide the regulations relating to financial and administrative affairs, personnel affairs and their financial entitlements. The Board of Directors may also decide on any special by-law regulating its business, meetings, powers and responsibilities.	
			The Board of Directors shall form the permanent committees and systems required under the applicable laws and regulations issued by the relevant authorities, such as the audit committee, the nomination and remuneration committee and the internal control system. The Board may as well establish any specialized committee to monitor or study or implement any matters as the Board deems suitable in accordance with the Governance Controls and Corporate Governance Regulation for Banks	
			Procedures for forming such committees shall be laid down by the Board of directors, including mission, term of office, powers and method used by the Board of directors to monitor such committees. A committee shall submit a written report to the Board specifying with absolute transparency its actions, findings and recommendations. A regular follow up of the committees shall be ensured by the Board of directors to verify their adherence to their assignments.	
	(E) Subject to Article 23(C) , Article 27 (C), (D) and (E), applicable law and any requirements of the Authority and the Central Bank, a Director may hold any other office or place of profit under the Company (other than the office of Auditor) in		(E) Subject to Article 23(C) , Article 27 (C), (D) and (E), applicable law and any requirements of the Authority and the Central Bank, a Director may hold any other office or place of profit under the Company (other than the office of Auditor)	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	conjunction with his office of Director for such period and on such terms (as to remuneration and otherwise) as the Board of Directors may determine, and no Director shall be disqualified by his office from contracting with the Company either with regard to his tenure of any such other office or place of profit or as vendor, purchaser or otherwise howsoever, nor shall any such contract or any contract or arrangement entered into by or on behalf of the Company in which any Director is in any way interested (not being a contract or arrangement for which the approval of the Company at a General Meeting is by law required to be obtained and has not been so obtained) be liable to be avoided nor shall any Director so contracting or being so interested be liable to account to the Company for any profit realised from any such contract or arrangement by reason of such Director holding that office or of the relationship thereby established.		in conjunction with his office of Director for such period and on such terms (as to remuneration and otherwise) as the Board of Directors may determine, and no Director shall be disqualified by his office from contracting with the Company either with regard to his tenure of any such other office or place of profit or as vendor, purchaser or otherwise howsoever, nor shall any such contract or any contract or arrangement entered into by or on behalf of the Company in which any Director is in any way interested (not being a contract or arrangement for which the approval of the Company at a General Meeting is by law required to be obtained and has not been so obtained) be liable to be avoided nor shall any Director so contracting or being so interested be liable to account to the Company for any profit realised from any such contract or arrangement by reason of such Director holding that office or of the relationship thereby established.	
25	يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء المجلس، لما لا يقل عن مرة واحدة كل شهرين (2) بناءً على طلب خطي من رئيس مجلس الإدارة أو على طلب خطي من ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس الإدارة. يتعين تقديم طلب عقد اجتماع لمجلس الإدارة قبل مدة لا تقل عن أسبوع واحد (1) من الموعد المقترح لعقد الاجتماع وذلك مع وصف لجدول أعمال الاجتماع المقترح. يحق لكل عضو مجلس إدارة إضافة أي أمور يعتبرها مناسبة أو ضرورة للمناقشة على جدول الأعمال. يجتمع مجلس الإدارة لتصريف الأعمال أو لتأجيلها أو بخلاف ذلك تنظيم اجتماعاته حسبما يراه مناسباً.	25	يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء المجلس. على ألا تقل تلك الاجتماعات عن (6) ستة اجتماعات في السنة لما لا يقل عن مرة واحدة كل شهرين (2) وذلك بناءً على طلب خطي من رئيس مجلس الإدارة أو على طلب خطي من ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس الإدارة. يتعين تقديم طلب عقد اجتماع لمجلس الإدارة قبل مدة لا تقل عن أسبوع واحد (1) من الموعد المقترح لعقد الاجتماع وذلك مع وصف لجدول أعمال الاجتماع المقترح. يحق لكل عضو مجلس إدارة إضافة أي أمور يعتبرها مناسبة أو ضرورة للمناقشة على جدول الأعمال. يجتمع مجلس الإدارة لتصريف الأعمال أو لتأجيلها أو بخلاف ذلك تنظيم اجتماعاته حسبما يراه مناسباً. ويجوز أن تعقد اجتماعات المجلس عن طريق وسائل الاتصال المسموعة أو المرئية أو اية وسائل اتصال أخرى تسمح لكل عضو مجلس أن يشارك بشكل فعال بالاجتماع وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة في هذا الإطار.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	The Board of Directors shall meet at the main office of the Company or at such other place as the Directors shall agree whenever it deems necessary not less than once every two (2) months upon a written request from the Chairman or at the written request of at least two thirds of the members of the Board of Directors. The request for a Board meeting shall be made at least one (1) week prior to the proposed date of the meeting, together with a description of the agenda for the proposed meeting. A member of the Board shall have the right to add any matters that he deems suitable or necessary for discussion to the agenda. The Board of Directors shall meet for the despatch of business, adjourn and otherwise regulate its meetings as it thinks fit.		The Board of Directors shall meet at the main office of the Company or at such other place as the Directors shall agree whenever it deems necessary not less than once every two (2) months (6) six meetings every year upon a written request from the Chairman or at the written request of at least two thirds of the members of the Board of Directors. The request for a Board meeting shall be made at least one (1) week prior to the proposed date of the meeting, together with a description of the agenda for the proposed meeting. A member of the Board shall have the right to add any matters that he deems suitable or necessary for discussion to the agenda. The Board of Directors shall meet for the despatch of business, adjourn and otherwise regulate its meetings as it thinks fit. Board meetings may be held through audio or video conferencing facilities or any other forum whereby each member can effectively participate in such meetings,	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			according to the terms set out by the Authority.	
26	(أ) لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بعد دعوة أعضاء مجلس الإدارة للاجتماع وحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة. وفي حال غياب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس، يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للاجتماع (الذي يكون له الحق بممارسة الصلاحيات الممنوحة بموجب هذا النظام إلى رئيس الشركة). ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن يفوض عنه أو غيره من أعضاء المجلس في التصويت. وفي هذه الحالة، يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن يمثل عضو مجلس الإدارة أكثر من عضو واحد. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو، ولا يؤخذ بصوت العضو الذي قام بالتفويض في احتساب النصاب في الاجتماع ذو الصلة.	26	(أ) لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بعد دعوة جميع أعضاء مجلس الإدارة للاجتماع وحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة شخصياً . وفي حال غياب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس، يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للاجتماع (الذي يكون له الحق بممارسة الصلاحيات الممنوحة بموجب هذا النظام إلى رئيس الشركة). ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن يفوض عنملاً غيره من أعضاء المجلس وذلك بموجب وكالة خطية مكتوبة أو مرسلة باستخدام الوسائل الالكترونية لحضور الاجتماع وفي التصويت. وفي هذه الحالة، يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن يمثل عضو مجلس الإدارة أكثر من عضو واحد. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو، ولا يؤخذ بصوت العضو الذي قام بالتفويض في احتساب النصاب في الاجتماع ذو الصلة.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(A) A meeting of the Board of Directors shall not be valid unless all the Directors are invited and the meeting is attended by the majority of Board members. In the absence of the Chairman and Vice Chairman, the attending members of the Board of Directors shall elect from amongst themselves, the chairman of the meeting (who shall be entitled to exercise the powers conferred by these Articles on the Chairman of the Company). A Director may delegate another Director to vote in his place and, in such case, the Director so delegated shall have two votes. A Director may not be a delegate for more than one other Director, and such delegating Director shall not count towards the quorum for the relevant meeting.		(A) A meeting of the Board of Directors shall not be valid unless all the Directors are invited and the meeting is attended by the majority of Board members in person . In the absence of the Chairman and Vice Chairman, the attending members of the Board of Directors shall elect from amongst themselves, the chairman of the meeting (who shall be entitled to exercise the powers conferred by these Articles on the Chairman of the Company). A Director may delegate another Director by a written power of attorney or sent via electronic means to attend the meeting and to vote in his place and, in such case, the Director so delegated shall have two votes. A Director may not be a delegate for more than one other Director, and such delegating Director shall not count towards the quorum for the relevant meeting.	
27	(ب) يفقد عضو مجلس الإدارة منصبه إذا:		(ب) يفقد عضو مجلس الإدارة منصبه إذا:	
		27(ب)/3	3-إذا صدر ضده حكم قضائي بات يثبت ارتكابه لأعمال الغش أو إساءة استعمال السلطة أو القيام بإبرام صفقات أو تعاملات تنطوي على تعارض مصالح بالمخالفة لأحكام قانون الشركات التجارية.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(ج) يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لغيره أي كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراود بها إحداهن تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة.		(ج) يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لغيره أي كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراود بها إحداهن تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة مع علمه بذلك .	الالتزام بنص المادة 1-152 من قانون الشركات
	(د) لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز 5% من رأسمال الشركة، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك، ويتم تقييم الصفقات في جميع الأحوال بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة. ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي اتخذت بشأنها.		(د) لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز 5% من رأسمال الشركة، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك، ويتم تقييم الصفقات في جميع الأحوال بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة. ولا يجوز للطرف ذو العلاقة الاشتراك في التصويت الخاص بقرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية الصادر في شأن هذه الصفقة . ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي اتخذت بشأنها.	الالتزام بمعايير الحوكمة.

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	(B)A Director shall also cease to hold office if:		(B)A Director shall also cease to hold office if:	
			iii. If a final court order is issued proving against him that proves committing fraud, abuse of authority or entering into transactions or deals with Conflict of Interest in violation of the provisions of the Commercial Companies Law.	
	(C) A Related Party shall not shall not utilize information in their possession due to their Directorship or occupation so as to achieve a benefit for himself or for a third party whatsoever as a result of dealing in the securities of the Company and any other transactions. Such Related Party may not have a direct or indirect interest with any party making deals intended to influence the price of securities issued by the Company.		(C) A Related Party shall not shall not utilize information in their possession due to their Directorship or occupation so as to achieve a benefit for himself or for a third party whatsoever as a result of dealing in the securities of the Company and any other transactions. Such Related Party may not have a direct or indirect interest with any party making deals intended to influence the price of securities issued by the Company provided that he is aware of that.	
	(D) The Company may not undertake transactions with a Related Party where the value of such transaction is in excess of 5 (five) <i>per cent</i> of the share capital of the Company without the approval of the Board of Directors and the General Meeting with respect to the excess over such percentage. Such transactions, by all means, shall be assessed by an assessor approved by the Authority. The Company's Auditor shall indicate in his report a statement of the deals with conflicts of interest and financial transactions made between the Company and any of the related parties and the procedures taken in that respect.		(D) The Company may not undertake transactions with a Related Party where the value of such transaction is in excess of 5 (five) <i>per cent</i> of the share capital of the Company without the approval of the Board of Directors and the General Meeting with respect to the excess over such percentage. Such transactions, by all means, shall be assessed by an assessor approved by the Authority and the Related Party shall not participate in the voting on the Board or General Meeting's decision issued in relation to such transaction. The Company's Auditor shall indicate in his report a statement of the deals with conflicts of interest and financial transactions made between the Company and any of the related parties and the procedures taken in that respect.	
28	(أ) مع مراعاة المادة 23(ب)، يجوز لمجلس الإدارة من وقت لآخر تعيين أي مدراء تنفيذيين ومسؤولين لتصريف الوظائف الإدارية حسبما يعتبره مجلس الإدارة مناسباً (بحيث يكون هؤلاء المعيّنين إما أعضاء حاليين في مجلس إدارة الشركة أو من خارجها ممن ليس لهم علاقة مع الشركة أو مجلس الإدارة). يجوز إجراء هذه التعيينات للفترة والشروط والأحكام والصلاحيات والسلطات التي قد يراها المجلس مناسبة من وقت لآخر ويجوز له إلغاء هذا التعيين مع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق أبرم مع العضو المذكور في أي حالة معينة.	28	(أ) مع مراعاة المادة 23(ب)، يجوز لمجلس الإدارة من وقت لآخر تعيين أي مدراء تنفيذيين ومسؤولين لتصريف الوظائف الإدارية حسبما يعتبره مجلس الإدارة مناسباً (بحيث يكون هؤلاء المعيّنين إما أعضاء حاليين في مجلس إدارة الشركة أو من خارجها ممن ليس لهم علاقة مع الشركة أو مجلس الإدارة). يجوز إجراء هذه التعيينات للفترة والشروط والأحكام والصلاحيات والسلطات التي قد يراها المجلس مناسبة من وقت لآخر ويجوز له إلغاء هذا التعيين مع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق أبرم مع العضو المذكور في أي حالة معينة	الالتزام بمعايير الحوكمة التي تحظر على أعضاء مجلس الإدارة ممارسة أعمال تنفيذية.
	(ب) يعين مجلس الإدارة، من وقت لآخر، شخص بخلاف عضو مجلس الإدارة، بصفته أمين سر. للشركة للفترة والشروط والأحكام التي يراها المجلس مناسبة، ومع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق يبرم مع أمين السر المذكور ويجوز لمجلس الإدارة أيضاً إلغاء ذلك التعيين، ويقوم الشخص المعين بهذه الطريقة - بصفته أمين سر الشركة - بأداء جميع الواجبات المعتادة لتلك الوظيفة.		(ب) يعين مجلس الإدارة، من وقت لآخر، شخص بخلاف عضو مجلس الإدارة، بصفته أمين سر للقيام بأعمال أمانة سر المجلس. تحدد اختصاصات أمين السر ومكافأته بقرار من مجلس الإدارة كما تحدد ضوابط الحوكمة مؤهلات أمين سر المجلس ومهامه. لا يجوز عزل أمين سر مجلس الإدارة إلا بموجب قرار من مجلس الإدارة للشركة للفترة والشروط والأحكام التي يراها المجلس مناسبة. ومع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق يبرم مع أمين السر المذكور ويجوز لمجلس الإدارة أيضاً إلغاء ذلك التعيين. ويقوم الشخص المعين بهذه الطريقة - بصفته أمين سر الشركة - بأداء جميع الواجبات المعتادة لتلك الوظيفة.	الالتزام بمعايير الحوكمة.

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	(A) Subject to Article 23 (B), the Board of Directors may from time to time appoint any senior executives and officers to discharge such management functions as the Board shall deem fit (with such appointees being either existing members of the Board of Directors of the Company or outsiders who are not connected with the Company and the Board of Directors). Such appointments may be made for such periods and upon such terms and conditions and with such powers and authorities as the Board may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment.		(A) Subject to Article 23 (B), the Board of Directors may from time to time appoint any senior executives and officers to discharge such management functions as the Board shall deem fit (provided that with such appointees being either existing members of the Board of Directors of the Company or are from outsiders who are not connected with the Company and the Board of Directors). Such appointments may be made for such periods and upon such terms and conditions and with such powers and authorities as the Board may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment.	
	(B) The Board of Directors shall from time to time appoint a person, other than a Director, as Company Secretary for such period and upon such terms and conditions as it may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment. Such person, so appointed, shall as Company Secretary perform and discharge all the usual and customary duties of such appointment.		(B) The Board of Directors shall from time to time appoint a person, other than a Director, as Company a Secretary to act as the Secretary of the Board. The Secretary's activities and compensation shall be determined by a resolution of the Board of Directors. The Governance Controls shall specify the qualifications and duties of the Board Secretary. The Secretary of the Board of Directors may not be dismissed except by a resolution of the Board of Directors. For such period and upon such terms and conditions as it may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment. Such person, so appointed, shall as Company Secretary perform and discharge all the usual and customary duties of such appointment.	
30	يكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين تجاه الشركة ومساهميها وتجاه الغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة الممنوحة لهم وعن أي مخالفة لقانون الشركات التجارية أو مخالفة لهذا النظام، كما يكونون مسؤولين عن أي تقصير في الإدارة. ما عدا إذا تم اتخاذ القرار المعني بالأغلبية، فإن الأقلية التي تعترض لا تكون مسؤولة عن ذلك بشرط تدوين اعتراضهم في محضر هذا الاجتماع وذلك بموجب المادة 26 (د) من هذا النظام الأساسي.	30	يكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولين تجاه الشركة ومساهميها وتجاه الغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة الممنوحة لهم وعن أي مخالفة لقانون الشركات التجارية أو مخالفة لهذا النظام، كما يكونون مسؤولين عن أي تقصير في الإدارة. ما عدا إذا تم اتخاذ القرار المعني بالأغلبية، فإن الأقلية التي تعترض لا تكون مسؤولة عن ذلك بشرط تدوين اعتراضهم في محضر هذا الاجتماع وذلك بموجب المادة 26 (د) من هذا النظام الأساسي.	الالتزام بنص قانون الشركات المادة (162)
	The Chairman of the Board of Directors and the members therein shall be responsible before the Company, its shareholders and third parties for all acts of cheating and misuse of the powers granted to them, for any breach of the Commercial Companies Law, for any breach of these Articles and for any default in management, except that where the decision in question is taken by a majority, the minority who objected will not be responsible provided that their objection was recorded in the Minutes of the relevant meeting pursuant to Article (26) (D) of these Articles of Association.		The Chairman of the Board of Directors, and the members of the Board and the Executive Management therein shall be responsible before the Company, its shareholders and third parties for all acts of cheating and misuse of the powers granted to them, for any breach of the Commercial Companies Law, for any breach of these Articles and for any default in management , except that where the decision in question is taken by a majority, the minority who objected will not be responsible provided that their objection was recorded in the Minutes of the relevant meeting pursuant to Article (26) (D) of these Articles of Association.	
31	(أ) تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية من	31	(أ) يطبق على تتكون مكافأة مجلس الإدارة	الالتزام بالتعديلات على قانون

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 52 (أ) (4) من هذا النظام.		وأحكامها نصوص قانون الشركات التجارية وضوابط الحوكمة ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك من نسبة مئوية من الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 52 (أ) (4) من هذا النظام.	الشركات ومعايير الحوكمة.
	(ب) يجوز أن تدفع الشركة مكافأة إضافية أو معاشاً شهرياً بالقدر الذي يقرره المجلس لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة ويبدل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو مجلس إدارة.		ب- يجوز أن تدفع الشركة مكافأة إضافية أو معاشاً شهرياً بالقدر الذي يقرره المجلس لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة ويبدل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو مجلس إدارة وذلك بما يتفق مع السياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة والقوانين المطبقة.	الالتزام بمعايير الحوكمة.
	(A) The remuneration of the Board of Directors shall be a percentage of the net profits according to the provisions of Article (52) (A) (iv) of these Articles.		(A) The remuneration of the Board of Directors shall be subject to the provisions of the Companies Law, the Governance Control and the Corporate Governance Regulation for Banks a percentage of the net profits according to the provisions of Article (52) (A) (iv) of these Articles.	
	(B) Any Director who serves on any Committee or who devotes special time and attention to the business or affairs of the Company or who otherwise performs services outside the scope of his ordinary duties as a Director may be paid such extra remuneration or salary as the Board of Directors may determine.		(B) Any Director who serves on any Committee or who devotes special time and attention to the business or affairs of the Company or who otherwise performs services outside the scope of his ordinary duties as a Director may be paid such extra remuneration or salary as the Board of Directors may determine in accordance with the policies and procedures adopted by the Company and in accordance with the applicable laws.	
32	(أ) تنعقد كافة اجتماعات الجمعية العمومية في مدينة دبي.		(أ) تنعقد جمعية عمومية للمساهمين بناء على دعوة من مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل كل سنة خلال (4) الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية في ذلك الموعد والمكان في الدولة اللذين يقرهما المجلس بعد موافقة السلطات المختصة المعنية سواء حضورياً أو باستخدام وسائل التقنية الحديثة بشكل كلي أو الاثنين معا بشكل جزئي على أن تنعقد كافة اجتماعات الجمعية العمومية في مدينة دبي.	إعادة صياغة المادة للالتزام بنص قانون الشركات
	All General Meetings shall be held in the City of Dubai.		A General Meeting of the shareholders shall be convened by the Board of Directors at least once a year within the four (4) months following the end of the financial year at the time and place in the State as the Board shall decide subject to the approval of the competent authorities and either attended partially or completely in person or using the modern electronic means. All General Meetings shall be held in the City of Dubai.	
33	(هـ) يجوز ان يطلب التصويت في أي جمعية عمومية للشركة خمسة (5) مساهمين على الأقل حاضرين بأنفسهم او عن طريق ممثلين او عن طريق رئيس مجلس الإدارة في حالة المؤسسة و لهم حق التصويت في ذلك الاجتماع كما يجوز ان يطلب التصويت أي مساهم اخر حاضر بنفسه او عن طريق ممثله او عن طريق رئيس مجلس الإدارة في حالة المؤسسة، و يمتلك ما لا يقل عن خمسة و عشرين بالمائة (25%) من اسهم رأس المال الصادرة المانحة لحق التصويت في ذلك الوقت و على الرغم مما تقدم، فيجب ان يكون أي قرار يتعلق بقبول تعيين او عزل أي واحد	33	(هـ) يجوز ان يطلب التصويت في أي جمعية عمومية للشركة خمسة (5) مساهمين على الأقل حاضرين بأنفسهم او عن طريق ممثلين او عن طريق رئيس مجلس الإدارة في حالة المؤسسة و لهم حق التصويت في ذلك الاجتماع كما يجوز ان يطلب التصويت أي مساهم اخر حاضر بنفسه او عن طريق ممثله او عن طريق رئيس مجلس الإدارة في حالة المؤسسة، و يمتلك ما لا يقل عن خمسة وعشرين بالمائة (25%) من اسهم رأس المال الصادرة المانحة لحق التصويت في ذلك الوقت و على الرغم مما تقدم، فيجب ان يكون أي قرار يتعلق بقبول تعيين او عزل أي واحد من أعضاء مجلس الإدارة عن طريق التصويت (التصويت السري	إعادة صياغة هذه المادة فيما بعد.

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	من أعضاء مجلس الإدارة عن طريق التصويت (التصويت السري التراكمي).		للتراكمي .	
	(E) A voting may be demanded at any General Meeting of the Company by at least five (5) shareholders present in person or by their respective delegates or being a corporation by its respective Chairman and entitled to vote thereat or by any shareholder present in person or by his delegate or being a corporation by its Chairman holding not less than twenty five <i>per cent</i> (25%) of the issued share capital for the time being carrying voting rights. Notwithstanding the foregoing, any Resolution relating to the approval to appoint, elect or relieve any Director shall be by way of a voting (Cumulative Secret Ballot).		(E) A voting may be demanded at any General Meeting of the Company by at least five (5) shareholders present in person or by their respective delegates or being a corporation by its respective Chairman and entitled to vote thereat or by any shareholder present in person or by his delegate or being a corporation by its Chairman holding not less than twenty five per cent (25%) of the issued share capital for the time being carrying voting rights. Notwithstanding the foregoing, any Resolution relating to the approval to appoint, elect or relieve any Director shall be by way of a voting (Cumulative Secret Ballot).	
34	يستلم المساهمون الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية حسب الزمان والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي هذا والقانون المطبق والأنظمة. ما لم يوافق جميع المساهمين على عقد اجتماع الجمعية العمومية خلال فترة أقصر ودون الحاجة لنشر الدعوة للاجتماع المذكور في الصحف (وفي تلك الحالة قد يتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية على النحو الذي تتم الموافقة عليه من قبل المساهمين)، ويكون توجيه الدعوة للاجتماع عن طريق الإعلان في صحيفتين محليتين من الصحف اليومية التي على ان تصدر احدهما باللغة العربية وبكتب مسجلة ومدفوعة أجرة البريد، على أن يكون ذلك قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العمومية بفترة خمسة عشر (15) يوماً على الأقل. وفي حال تعدد الشركاء في سهم واحد فترسل الدعوة باسم المساهم الذي سجل اسمه في سجل الأسهم قبل غيره من الشركاء الآخرين. يجب أن يوضح في الدعوة المكان واليوم والساعة المحددة للاجتماع وبأن تتضمن الدعوة جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية، وبأن تحدد اجتماع الجمعية العمومية على أنه اجتماع الجمعية العمومية السنوي في حال كان الأمر كذلك.	34	يستلم المساهمون الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية حسب الزمان والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي هذا والقانون المطبق والأنظمة. ما لم يوافق جميع المساهمين على عقد اجتماع الجمعية العمومية خلال فترة أقصر ودون الحاجة لنشر الدعوة للاجتماع المذكور في الصحف (وفي تلك الحالة قد يتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية على النحو الذي تتم الموافقة عليه من قبل المساهمين)، ويكون توجيه الدعوة للاجتماع عن طريق الإعلان في صحيفتين محليتين من الصحف اليومية التي على ان تصدر احدهما باللغة العربية وبكتب مسجلة ومدفوعة أجرة البريد، أو الكترونياً من خلال البريد الالكتروني و/أو الرسائل النصية القصيرة أو وفقاً لأي طريقة إخطار تسمح بها الهيئة في هذا الشأن، على أن يكون ذلك قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العمومية بفترة واحد وعشرين (21) يوماً على الأقل. وفي حال تعدد الشركاء في سهم واحد فترسل الدعوة باسم المساهم الذي سجل اسمه في سجل الأسهم قبل غيره من الشركاء الآخرين. يجب أن يوضح في الدعوة المكان واليوم والساعة المحددة للاجتماع وبأن تتضمن الدعوة جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية وباقي المعلومات المطلوبة بموجب قانون الشركات وضوابط الحوكمة، وبأن تحدد اجتماع الجمعية العمومية على أنه اجتماع الجمعية العمومية السنوي في حال كان الأمر كذلك.	تطوير صياغة المادة للالتزام بفترة الدعوة حسب قانون الشركات والسماح باستخدام وسائل التقنية الحديثة في الدعوات.
	(A)The shareholders shall receive a call to convene and attend General Meetings at such times and places as the Board of Directors shall appoint according to these Articles of Association and applicable law and regulation, unless all of the shareholders approve the convening of a General Meeting on shorter notice and without the requirement for newspaper publication (in which case a General Meeting may be convened in such manner as approved by the shareholders), such calls shall be made by a notice to be published in two Arabic local daily newspapers and by registered letters postage prepaid, at least fifteen (15) days before the specified date for the General Meeting. In the case of joint holders of any share, any such notice shall be despatched to the shareholder whose		(A) The shareholders shall receive a call to convene and attend General Meetings at such times and places as the Board of Directors shall appoint according to these Articles of Association and applicable law and regulation, unless all of the shareholders approve the convening of a General Meeting on shorter notice and without the requirement for newspaper publication (in which case a General Meeting may be convened in such manner as approved by the shareholders), such calls shall be made by a notice to be published in two Arabic local daily newspapers and by registered letters postage prepaid or electronically by email and/or SMS or in any other way permitted by the Authority, at least twenty one fifteen (215) days before the specified date for the General Meeting. In the case of	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	name first appears in the Share Register of the Company in respect of that share. The call shall specify the place, day and hour of the meeting, shall include the agenda of the General Meeting, and identify the General Meeting as the Annual General Meeting if that is the case.		joint holders of any share, any such notice shall be despatched to the shareholder whose name first appears in the Share Register of the Company in respect of that share. The call shall specify the place, day and hour of the meeting, shall include the agenda of the General Meeting and remaining required information in accordance with the Companies Law and Governance Control , and identify the General Meeting as the Annual General Meeting if that is the case.	
35	يضع أعضاء مجلس الإدارة جدول أعمال اجتماعات الجمعية العمومية ما عدا الاجتماعات التي تعقد بناء على طلب خطي من المساهمين أو مدققي الحسابات أو الهيئة وذلك بموجب المادة (42) (ب) أو (ج) أو (د) من النظام الأساسي هذا ويقوم طالبو الاجتماع ومدققي الحسابات هؤلاء بوضع جدول الأعمال.	35	يضع أعضاء مجلس الإدارة جدول أعمال اجتماعات الجمعية العمومية ما عدا الاجتماعات التي تعقد بناء على طلب خطي من المساهمين أو مدققي الحسابات أو الهيئة وذلك بموجب المادة (42) (ب) أو (ج) أو (د) من النظام الأساسي هذا ويقوم طالبو الاجتماع ومدققي الحسابات هؤلاء بوضع جدول الأعمال.	لغرض توحيد صياغة المادة بين اللغتين العربية والانجليزية
	The shareholders who wish to attend a General Meeting shall record their names in a special record to be prepared for this purpose at the main office of the Company, not less than twenty-four (24) hours before the time specified for the convening of the General Meeting. The said record shall include the name of each shareholder, the number of shares he holds, the number of shares represented by him and the name of their holder, provided he produces his form of delegation. A shareholder or his delegate shall be given a card to attend a meeting on which the number of votes he can cast whether as principal or by such delegate is written.		The shareholders who wish to attend a General Meeting shall record their names in a special record to be prepared for this purpose at the main office of the Company, not less than twenty-four (24) hours before the time specified for the convening of the General Meeting. The said record shall include the name of each shareholder, the number of shares he holds, the number of shares represented by him and the name of their holder, provided he produces his form of delegation, or through an electronic register made available or the electronic platform in case of holding the General Meeting virtually . A shareholder or his delegate shall be given a card to attend a meeting on which the number of votes he can cast whether as principal or by such delegate is written.	
36	يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسمائهم في سجل خاص يعد لذلك في المركز الرئيسي للشركة قبل أربع وعشرين (24) ساعة على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية ويتضمن السجل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يملكها المساهم أو الممثل بشرط إبراز سند التوكيل. يمنح المساهم أو ممثله بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة أو عن طريق ممثله.	36	يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسمائهم في سجل خاص يعد لذلك في المركز الرئيسي للشركة قبل أربع وعشرين (24) ساعة على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية ويتضمن السجل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يملكها المساهم أو الممثل بشرط إبراز سند التوكيل، أو من خلال السجل الإلكتروني المعد لذلك أو المنصة الإلكترونية في حال انعقاد الاجتماع عن بعد . يمنح المساهم أو ممثله بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة أو عن طريق ممثله.	للسماح باستخدام وسائل التقنية الحديثة.
37	(ب) إذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال نصف ساعة من الزمن المحدد لاجتماع الجمعية العمومية ولم يستوفي متطلبات قانون الشركات التجارية، فسيتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية الثاني خلال فترة لا تزيد عن خمسة (5) أيام ولا تتجاوز (15) يوماً. بعد الموعد الأصلي المحدد لاجتماع الجمعية العمومية في نفس الوقت والمكان أو في وقت ومكان آخر كما قد يقرره مجلس الإدارة. يكتمل النصاب في اجتماع الجمعية العمومية الثاني بصرف النظر عن الحضور.	37	(ب) إذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال نصف ساعة من الزمن المحدد لاجتماع الجمعية العمومية ولم يستوفي متطلبات قانون الشركات التجارية، فيجب دعوة فسيتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية إلى اجتماع للثاني يعقد بعد مضي مدة خلال فترة لا تقل تزيد عن خمسة (5) أيام ولا تتجاوز (15) يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع المؤجل صحيحاً أيًا كان عدد الحاضرين. بعد للموعد الأصلي المحدد لاجتماع الجمعية العمومية في نفس الوقت والمكان أو في وقت ومكان آخر كما قد يقرره مجلس الإدارة يكتمل النصاب في اجتماع الجمعية العمومية الثاني بصرف النظر عن الحضور.	إعادة صياغة المادة للالتزام بالنص الواضح المناسب

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	(B) If within half an hour from the time appointed for a General Meeting a quorum for the purposes of the Commercial Companies Law is not present, the second General Meeting shall be re-convened not less than five (5) and not more than 15 (fifteen) days after the date originally fixed for such General Meeting, at the same time and place or at such other time and place as the Board of Directors may determine. The quorum shall be present at the second General Meeting regardless of the number of attendees.		(B) If within half an hour from the time appointed for a General Meeting a quorum for the purposes of the Commercial Companies Law is not present, it should be called for at the second General Meeting which shall be re-convened after a period not less than five (5) and not exceeding more than 15 (fifteen) days from the date of the first meeting and the adjourned meeting shall be valid after the date originally fixed for such General Meeting, at the same time and place or at such other time and place as the Board of Directors may determine. The quorum shall be present at the second General Meeting regardless of the number of attendees.	
38	(أ) يتراأس رئيس مجلس الإدارة بصفته رئيس المجلس اجتماعات الجمعية العمومية، وفي حالة غيابه يرأس الاجتماع نائبه، وفي حال غيابه رئيس المجلس ونائبه، يرأس الجمعية أي شخص مساهم يختاره المساهمون الآخرون ليتراأس اجتماع الجمعية العمومية.	38	(أ) يتراأس رئيس مجلس الإدارة بصفته رئيس المجلس اجتماعات الجمعية العمومية، وفي حالة غيابه يرأس الاجتماع نائبه، وفي حال غيابه رئيس المجلس ونائبه، يرأس الجمعية أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة يختاره المجلس لذلك. وفي حال عدم اختيار مجلس الإدارة للعضو، يرأسها أي شخص مساهم يختاره المساهمون الآخرون ليتراأس اجتماع الجمعية العمومية. إذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الاجتماع، وجب أن تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى رئاسة الاجتماع خلال مناقشة هذا الأمر.	الالتزام بنص المادة 184 من قانون الشركات.
	(ج) يجب أن تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في كل اجتماع للجمعية العمومية لتتضمن أسماء المساهمين الحاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم وعدد الأسهم التي يملكونها والتي يمثلونها وعدد الأصوات الممثلة والقرارات التي تم اتخاذها وعدد الأصوات المؤيدة لها والأصوات المعارضة لها وموجز وافٍ عن المناقشات التي تمت في الاجتماع. تقييد هذه المحاضر في سجل خاص يوقع من قبل رئيس الجمعية و أمين سر الشركة وجامعي الأصوات ومدققي الحسابات.		(ج) يجب أن تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في كل اجتماع للجمعية العمومية لتتضمن أسماء المساهمين الحاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم وعدد الأسهم التي يملكونها والتي يمثلونها وعدد الأصوات الممثلة والقرارات التي تم اتخاذها وعدد الأصوات المؤيدة لها والأصوات المعارضة لها وموجز وافٍ عن المناقشات التي تمت في الاجتماع. تقييد هذه المحاضر في سجل خاص يوقع من قبل رئيس الجمعية ومقررها أمين سر الشركة وجامعي الأصوات ومدققي الحسابات.	تعديل المادة للالتزام بالمسمى الصحيح
	(A) The Chairman of the Board of Directors shall preside as chairman at each General Meeting and, in his absence, the Vice Chairman or, in the absence of both the Chairman and Vice Chairman, any shareholder so elected by the other shareholders to be chairman of such General Meeting.		(A) The Chairman of the Board of Directors shall preside as chairman at each General Meeting and, in his absence, the Vice Chairman or, in the absence of both the Chairman and Vice Chairman, any member of the Board selected shareholder so elected by the Board shall chair the other shareholders to be chairman of such General Meeting. In case the Board has not selected any member, the General Meeting shall be chaired by any person selected by the General Meeting. If the General Meeting is to discuss a matter relating to the Chairman of the meeting, the General Meeting shall select one of the shareholders to chair the meeting during the discussions.	
	(C) The Company shall cause minutes of proceedings at each General Meeting to be drawn up, to include the names of the shareholders attending or represented, the number of shares held either in their own right or by their delegate, the number of votes represented, the resolutions adopted with the number of votes in favour and		(C) The Company shall cause minutes of proceedings at each General Meeting to be drawn up, to include the names of the shareholders attending or represented, the number of shares held either in their own right or by their delegate, the number of votes represented, the resolutions adopted with the number of votes in favour	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	against and a sufficient summary of the discussions which took place at the meeting. Such minutes shall be entered in a special register and shall be signed by the chairman of the meeting, the Company Secretary, the tellers of the meeting and the Auditor.		and against and a sufficient summary of the discussions which took place at the meeting. Such minutes shall be entered in a special register and shall be signed by the chairman of the meeting, the Company Secretary of the meeting , the tellers of the meeting and the Auditor.	
41	(أ) يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد، لتكون بمثابة الجمعية العمومية السنوي، مرة في السنة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المعنية وذلك في المكان والزمان المعنيين في إعلان الدعوة للاجتماع. وفي عدم قدرة مجلس الإدارة على عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد مضي مدة (30) ثلاثين يوماً على الموعد المحدد، فللهيئة بعد مشاوره السلطات المختصة الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية.	41	(أ) يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد، لتكون بمثابة الجمعية العمومية السنوي، مرة في السنة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المعنية وذلك في المكان والزمان المعنيين في إعلان الدعوة للاجتماع. وللهيئة أن تطلب من رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه، توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية في إحدى الحالات التالية: (1) إذا مضي (30) ثلاثون يوماً على الموعد المحدد لعقد الاجتماع دون أن تدعى إلى الانعقاد؛ (2) إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده؛ (3) إذا تبين للهيئة في أي وقت وقوع مخالفات للقانون أو لنظام الشركة أو وقوع خلل في إدارة الشركة؛ (4) عدم استجابة مجلس إدارة الشركة لطلب مساهم أو أكثر يمثلون 10% من رأسمال الشركة. إذا لم يقم رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد في الحالات السابقة خلال (5) خمسة أيام من تاريخ طلب الهيئة، تقوم الهيئة بتوجيه الدعوة للاجتماع على نفقة الشركة وفي عدم قدرة مجلس الإدارة على عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد مضي مدة (30) ثلاثين يوماً على الموعد المحدد للهيئة بعد مشاوره السلطات المختصة الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية.	الالتزام بنص المادة 178 من قانون الشركات
	The Board of Directors shall convene a General Meeting, which is designated an Annual General Meeting, once every year within four months following the end of the relevant financial year at the place and time specified in the notice for such Annual General Meeting. In the event of the failure of the Board of Directors to convene the Annual General Meeting for thirty (30) days after the relevant time limit has expired, the Authority after consulting the Competent Authority shall call the Annual General Meeting.		(A) The Board of Directors shall convene a General Meeting, which is designated an Annual General Meeting, once every year within four months following the end of the relevant financial year at the place and time specified in the notice for such Annual General Meeting. The Authority may request the Chairman of the Board or his replacement to call for the General Meeting in one of the following cases: (B) (1) if (30) thirty days have lapsed from the date specified to convene the meeting without the General Meeting having been called; (C) (2) if the number of the Board Members falls below the minimum number required for the quorum; (D) (3) if at any time appears to the Authority that there have been violations of the law or the Articles or mismanagement of the Company;	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			<p>(E) (4) if the Chairman of the Board or his replacement has failed to respond to the request of a shareholder or more representing 10% of the Company's capital.</p> <p>(F) If the Chairman of the Board or his replacement is failed to call the General Meeting in the above cases within (5) five days from the date of the Authority's request, the Authority shall call for the General Meeting at the Company's expenses.</p> <p>In the event of the failure of the Board of Directors to convene the Annual General Meeting for thirty (30) days after the relevant time limit has expired, the Authority after consulting the Competent Authority shall call the Annual General Meeting.</p>	
42	<p>(ب) ينعقد اجتماع الجمعية العمومية من قبل مجلس الإدارة كلما تقدم مساهم واحد أو أكثر من الذين يملكون أسهماً لا تقل عن عشرين في المائة (20%) من رأس مال الشركة بطلب خطي لعقد اجتماع الجمعية العمومية. يقوم مجلس الإدارة بإصدار دعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تلقي هذا الطلب، وتوجه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية قبل فترة خمسة عشر (15) يوماً على الأقل من موعد انعقاده على أن لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الدعوة. في حال تقدم المساهمون بطلب لعقد اجتماع الجمعية العمومية بموجب هذه المادة، فيتعين أن يذكر هذا الطلب الهدف من اجتماع الجمعية العمومية والأمور التي ستتم مناقشتها ويجب توقيع الطلب من قبل المتقدمين وإيداعه في المكتب الرئيسي للشركة. علاوة على ذلك، يجب على المتقدم بطلب اجتماع الجمعية العمومية تقديم شهادة من السوق المالي التي يتم إدراج أسهم الشركة فيها، بتأكيد التصرف في الأسهم المملوكة من قبل مقدم الطلب وبأنها تحت تصرفه لحين موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية.</p>	42	<p>(ب) ينعقد اجتماع الجمعية العمومية من قبل مجلس الإدارة كلما تقدم مساهم واحد أو أكثر من الذين يملكون أسهماً لا تقل عن عشرة في المائة (10%) من رأس مال الشركة بطلب خطي لعقد اجتماع الجمعية العمومية. يقوم مجلس الإدارة بإصدار دعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تلقي هذا الطلب، وتوجه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية خلال مدة قبل فترة خمسة عشر (15) يوماً على الأقل من موعد انعقاده على أن لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الدعوة. في حال تقدم المساهمون بطلب لعقد اجتماع الجمعية العمومية بموجب هذه المادة، فيتعين أن يذكر هذا الطلب الهدف من اجتماع الجمعية العمومية والأمور التي ستتم مناقشتها ويجب توقيع الطلب من قبل المتقدمين وإيداعه في المكتب الرئيسي للشركة. علاوة على ذلك، يجب على المتقدم بطلب اجتماع الجمعية العمومية تقديم شهادة من السوق المالي التي يتم إدراج أسهم الشركة فيها، تفيد بحظر بتأكيد التصرف في الأسهم المملوكة من قبل مقدم الطلب وبأنها تحت تصرفه لحين موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية.</p>	تعديل المادة بسبب التعديل على النسبة حسب نص المادة 176 من قانون الشركات
	<p>(د) وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، يجوز للهيئة، في ظروف معينة، ان تطلب من رئيس مجلس إدارة الشركة او من ينوب عنه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية، و في حال عدم توجيه دعوة لانعقاد الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تاريخ الطلب، تقوم الهيئة بتوجيه دعوة على نفقة الشركة.</p>		<p>(د) وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، يجوز للهيئة، في ظروف معينة، ان تطلب من رئيس مجلس إدارة الشركة او من ينوب عنه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية، و في حال عدم توجيه دعوة لانعقاد الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تاريخ الطلب، تقوم الهيئة بتوجيه دعوة على نفقة الشركة.</p>	تم إعادة صياغة المادة في مكان آخر.
	<p>(B) A General Meeting shall be convened by the Board of Directors whenever one or more shareholders holding shares representing not less than twenty <i>per cent</i> (20%) of the share capital of the Company makes written application for such General Meeting to be convened. The Board of Directors shall issue an invitation to convene the General Meeting within five (5) days of receiving such application, and the General Meeting shall be scheduled for a day that is at least fifteen (15) days, but not in excess of thirty (30) days, of the date of such invitation. If the shareholders make an application for a General Meeting to be convened pursuant this Article, then such</p>		<p>(B) A General Meeting shall be convened by the Board of Directors whenever one or more shareholders holding shares representing not less than ten twenty per cent (210%) of the share capital of the Company makes written application for such General Meeting to be convened. The Board of Directors shall issue an invitation to convene the General Meeting within five (5) days of receiving such application, and the General Meeting shall be scheduled within a period not exceeding for a day that is at least fifteen (15) days, but not in excess of thirty (30) days, of the date of such invitation. If the shareholders make an application for a General Meeting to be</p>	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	application shall state the objective of the General Meeting and the matters to be discussed, and such application must be signed by the applicants and be deposited at the main office of the Company. Furthermore, the applicant for the meeting shall provide a certificate from the Financial Market where the shares of the Company are listed, confirming the disposition of the shares held by the applicant on his demand until holding the General Meeting.		convened pursuant this Article, then such application shall state the objective of the General Meeting and the matters to be discussed, and such application must be signed by the applicants and be deposited at the main office of the Company. Furthermore, the applicant for the meeting shall provide a certificate from the Financial Market where the shares of the Company are listed, confirming the restriction to dispose disposition of the shares held by the applicant on his demand until holding the General Meeting.	
	(D) In accordance with the provisions of the Commercial Companies Law, the Authority may, in certain circumstances, demand the Chairman of the Company or his nominee to convene a General Meeting, and in the event that an invitation for such General Meeting has not been issued within five (5) days from the date of the demand, the Authority shall give the invitation at the cost of the Company.		(D) In accordance with the provisions of the Commercial Companies Law, the Authority may, in certain circumstances, demand the Chairman of the Company or his nominee to convene a General Meeting, and in the event that an invitation for such General Meeting has not been issued within five (5) days from the date of the demand, the Authority shall give the invitation at the cost of the Company.	
44	مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي هذا، تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة عدا ما يحتفظ به القانون ولا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع. وإذا طلبت الهيئة أو عدد من المساهمين يمثلون ما لا تقل عن (10%) عشرة بالمائة من رأسمال الشركة إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال وجب على مجلس الإدارة إجابة الطلب وإلا كان من حق الجمعية العمومية أن تقرر مناقشة هذه المسائل.	44	مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي هذا، تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة عدا ما يحتفظ به القانون ولا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع. وإذا طلبت الهيئة أو مساهم يتمثلون ما لا يتقل عن (10%) عشرة (5%) خمسة بالمائة من رأسمال الشركة إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال وجب على مجلس الإدارة إجابة الطلب وإلا كان من حق الجمعية العمومية أن تقرر مناقشة هذه المسائل.	تعديل المادة للالتزام بالتعديل على المادة رقم 182 من قانون الشركات
			إدراج بند بجدول أعمال الجمعية العمومية قبل موعد الاجتماع وبعد نشر الدعوة: يكون للمساهمين الحق في أن يتقدموا بطلب إدراج بند أو بنود جديدة إلى جدول أعمال الجمعية العمومية قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية وبعد نشر الدعوة وفقاً للشروط التالية: (1) أن يكون طلب الإدراج مقدم من عدد من المساهمين يمثلون نسبة (5%) من رأس مال الشركة: (2) أن يقدم طلب الإدراج إلى الهيئة خلال خمسة أيام من تاريخ قيام الشركة بنشر دعوة الجمعية العمومية: (3) أن يكون البند الجديد واضح ومحدد وألا يتعارض مع أحكام قانون الشركات والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له. (4) أن يكون طلب الإدراج مكتوباً وموقعاً من مقدمه:	الالتزام بنص قرار الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع المادة 45

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			<p>(5) أن تقوم الشركة بإخطار المساهمين بطلب إدراج البند أو البنود الجديدة بذات الطريقة التي تم من خلالها توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية أو بأي طريقة أخرى توافق عليها الهيئة. وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية خمسة (5) أيام على الأقل، ويجب أن يشتمل الإخطار على البند الجديد والوثائق ذات العلاقة به.</p> <p>إدراج بند جدول أعمال الجمعية العمومية أثناء الاجتماع:</p> <p>يكون للمساهمين أثناء اجتماع الجمعية العمومية الحق في أن يتقدموا بطلب إدراج بند أو بنود جديدة إلى جدول أعمال الجمعية العمومية وفقاً للشروط التالية:</p> <p>(1) أن يكون طلب الإدراج مقدم من عدد من المساهمين يمثلون نسبة (5%) من رأس مال الشركة:</p> <p>(2) أن يكون البند الجديد واضح ومحدد وألا يتعارض مع أحكام قانون الشركات والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له.</p> <p>(3) أن يكون طلب الإدراج مكتوباً وموقعاً من مقدمه:</p> <p>(4) أن يقدم طلب الإدراج إلى رئيس اجتماع الجمعية العمومية قبل البدء في مناقشة جدول الأعمال:</p> <p>(5) يلتزم رئيس الاجتماع بالموافقة على إدراج البند بعد استيفائه الشروط الواردة أعلاه، ويكون لمقدمي الطلب في حالة رفضه الحق في طلب العرض على الجمعية العمومية للنظر في إدراج البند من عدمه وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية ويتم التصويت على الإدراج بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع:</p> <p>على أي حال يحظر إدراج بند جديد إلى جدول أعمال الجمعية العمومية أثناء الاجتماع في الحالتين التاليتين:</p> <p>(أ) إذا تطلب اتخاذ القرار بشأن البند الجديد إصدار قرار خاص من الجمعية العمومية:</p> <p>(ب) إذا كان البند الجديد يتعلق بعزل كل أو بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة.</p>	
			<p>يجوز للجمعية العمومية بموجب قرار خاص ومع مراعاة اية متطلبات اخرى واردة في قانون الشركات، أن تقرر ما يلي:</p>	<p>حسب المادة 46 من قرار الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع</p>

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			<p>1. زيادة رأس المال أو تخفيضه.</p> <p>2. حل الشركة أو إدماجها في شركة أخرى.</p> <p>3. بيع أي مشروع قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.</p> <p>4. تمديد مدة الشركة أو إنقاصها.</p> <p>5. إصدار صكوك أو سندات من قبل الشركة.</p> <p>6. تخصيص نسبة من الأرباح السنوية أو الأرباح المتراكمة للمسؤولية المجتمعية وفقاً لأحكام المادة (244) من قانون الشركات.</p> <p>7. تعديل عقد تأسيس الشركة أو هذا النظام بعد موافقة الهيئة والمصرف المركزي والسلطات المختصة.</p> <p>8. عند رغبة الشركة بيع نسبة 51% أو أكثر من أصولها (موجوداتها) سواء أكانت عملية البيع ستتم بصفقة واحدة أو من خلال عدة صفقات وذلك خلال سنة من تاريخ عقد أول صفقة أو تعامل:</p> <p>9. دخول شريك استراتيجي:</p> <p>10. تحويل الديون النقدية إلى أسهم في رأسمال الشركة:</p> <p>11. إصدار برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم فيها:</p> <p>12. إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم أو منح خصم إصدار على القيمة الاسمية للسهم:</p> <p>13. إدماج الاحتياطي في رأس مال الشركة:</p> <p>14. تجزئة القيمة الاسمية لأسهم الشركة:</p> <p>15. تحول الشركة:</p> <p>16. إطالة مدة التصفية:</p> <p>17. شراء الشركة لأسهمها:</p> <p>18. في الحالات التي يتطلب فيها قانون الشركات إصدار قرار خاص.</p>	
	<p>Subject to the provisions of Commercial Companies Law and these Articles of Association, a General Meeting shall have competence to review all matters relating to the Company. The General Meeting may not discuss matters that were not entered in the agenda. However, the General Meeting shall have the right to discuss serious matters that are revealed during the meeting. If the Authority or a number of shareholders representing at least ten <i>per cent</i> (10%) of the share capital of the Company request that particular issues be entered on the agenda, the Board of Directors shall grant the request, otherwise the General Meeting shall have the right to discuss these matters.</p>		<p>Subject to the provisions of Commercial Companies Law and these Articles of Association, a General Meeting shall have competence to review all matters relating to the Company. The General Meeting may not discuss matters that were not entered in the agenda. However, the General Meeting shall have the right to discuss serious matters that are revealed during the meeting. If the Authority or a shareholder or number of shareholders representing at least five ten per cent (105%) of the share capital of the Company request that particular issues be entered on the agenda, the Board of Directors shall grant the request, otherwise the General Meeting shall have the right to discuss these matters.</p>	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			<p>Listing an item in the agenda of the General Meeting before the General Meeting but after the publication of the invitation: The Shareholders shall have the right to apply to list a new item or items in the agenda of the General Meeting before the meeting of the General Meeting but after publishing the invitation, subject to the following conditions:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- The application for listing an item shall be submitted by a number of shareholders, representing 5% of the Bank's capital; 2- The application shall be submitted to Authority within five days from the date of publishing the General Meeting invitation; 3- The new item shall be clear and specific and not contradict the provisions of the Companies Law or the resolutions and regulations issued in implementation thereof; 4- The application shall be in writing and signed by the applicant; 5- The Company shall notify the Shareholders of the request to list the new item or items in the same way in which the invitation to convene the General Meeting was issued or any other way the SCA approves, at least five days before the date set for the General Meeting, and the notification shall include the new item and related documents. <p>Listing an item in the agenda of the General Meeting during the General Meeting: The shareholders shall have the right during the meeting of the General Meeting to apply to list a new item or items in the agenda of the General Meeting, subject to the following conditions:</p> <ol style="list-style-type: none"> a- The application shall be submitted by a number of shareholders, representing 10% of the Bank's capital; b- The new item be clear and specific and not contradict the provisions of the Companies Law and the resolutions and regulations issued in implementation thereof; c- The application for listing must be in writing and signed by its applicant; d- The application shall be submitted to the chairman of the General Meeting before starting the discussion of the agenda; e- The chairman of the meeting is obligated to agree to the listing of the item once the above conditions are met, and the applicants, if their application for listing is refused, shall have the right to request to present the application to the General Meeting to consider whether or not the item shall be listed before starting to discuss the agenda of the General Meeting and voting on such application shall be by 	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			majority of the shares represented at the meeting. However, it is prohibited to list a new item on the agenda of the General Meeting during the meeting in the following two cases: a- If the resolution required on the new item is a Special Resolution of the General Meeting. b- If the new item relates to the dismissal of all or some of the members of the Board of Directors.	
			Subject to any other requirements required by the Companies Law, the General Meeting may, through a Special Resolution, decide the following actions:	
			1. Increase the share capital or reduce the share capital.	
			2. Dissolution of the Company or its merger with another company.	
			3. Sale or otherwise disposing of any business of the Company.	
			4. Extension or reduction of the term of the Company.	
			5. Issue Sukuk or Bonds by the Company.	
			6. to allocate a percentage of the annual profit or accumulated profits for social responsibility in accordance with the provisions of Article (244) of the Companies Law.	
			7. Subject to the consent of Authority and the relevant authorities, amending the Company's Memorandum of Association or these Articles.	
			8. In case the Company sells 51% or more of its assets (its holdings), whether the sale will take place in a single transaction or through several transactions, within a year from the date of the first deal or transaction.	
			9. Participation of a strategic shareholder.	
			10. Convert the cash debts into shares in the Company's capital	
			11. Issue employee incentive scheme by owning shares in the Company.	
			12. Add a premium to the share's par value.	
			13. Incorporate the reserve into the Company's capital.	
			14. Split the nominal value of the Company's shares.	
			15. Company transformation.	
			16. Extend the liquidation period.	
			17. The Company buying its own shares.	
			18. Any other matters in respect of which the Companies Law requires the issuance of a Special Resolution.	
46	يكون للشركة مدقق حسابات واحد أو أكثر يستوفي متطلبات التأهل المشار إليها في قانون الشركات	46	يكون للشركة مدقق حسابات واحد أو أكثر يستوفي متطلبات التأهل المشار إليها في قانون الشركات	الالتزام بنص المادة 245 من أحكام قانون الشركات

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	التجارية يتم تعيينه في اجتماع الجمعية العمومية ويتولى المدقق منصبه من ختام ذلك الاجتماع حتى ختام اجتماع الجمعية العمومية الذي يليه (ويجوز تجديد تعيين المدقق في ذلك الاجتماع). يجب أن يتم تحديد أتعاب المدقق في الجمعية العمومية ويجب أن يتم تعيين أو إقصاء المدقق من مهامه طبقاً للقوانين واللوائح السارية. ويجوز للمساهمين في الجمعية العمومية تعيين مدققاً آخر إذا خلا منصب المدقق ويبقى مدقق الحسابات الذي يتم تعيينه بهذه الكيفية في وظيفته حتى ختام الاجتماع التالي للجمعية العمومية. ويجوز أن يعاد تعيينه لتلك الوظيفة في ذلك الاجتماع. على أن لا يتم تعيين المدقق لأكثر من فترة ثلاث (3) سنوات متتالية. على مدقق الحسابات أن يدقق حسابات الشركة للسنة التي عين فيها.		التجارية يتم تعيينه في اجتماع الجمعية العمومية ويتولى المدقق منصبه من ختام ذلك الاجتماع لمدة سنة قابلة للتجديد حتى ختام اجتماع الجمعية العمومية الذي يليه (ويجوز تجديد تعيين المدقق في ذلك الاجتماع). يجب أن يتم تحديد أتعاب المدقق في الجمعية العمومية ويجب أن يتم تعيين أو إقصاء المدقق من مهامه طبقاً للقوانين واللوائح السارية. ويجوز للمساهمين في الجمعية العمومية تعيين مدققاً آخر إذا خلا منصب المدقق ويبقى المدقق الحسابات الذي يتم تعيينه بهذه الكيفية في وظيفته حتى ختام الاجتماع التالي للجمعية العمومية. ويجوز أن يعاد تعيينه لتلك الوظيفة في ذلك الاجتماع. لا يجوز أن يتولى مدقق الحسابات عملية التدقيق بالشركة لفترة تزيد على 6 سنوات متتالية من أكثر من فترة ثلاث (3) سنوات متتالية من تاريخ توليه مهام التدقيق بالشركة. ويتعين في هذه الحالة تغيير الشريك المسؤول عن أعمال التدقيق للشركة بعد انتهاء (3) ثلاث سنوات متتالية. على مدقق الحسابات أن يدقق حسابات الشركة للسنة التي عين فيها.	
	The Company shall have one or more Auditors, who shall satisfy the eligibility criteria set out in the Commercial Companies Law, to be appointed at a General Meeting to hold office from the conclusion of that meeting until the conclusion of the next General Meeting following thereon (at which Meeting their appointment may be renewed), and shall fix their remuneration. Such appointment and the discharge by the Auditor of his duties shall conform to the applicable laws and regulations for the time being in force. The shareholders in General Meeting may fill a casual vacancy in the office of an Auditor and any Auditor thus appointed shall hold office until the conclusion of the General Meeting next following thereon, but he shall be eligible for re-appointment thereat provided that the Auditor is not appointed for more than three (3) successive years. The Auditor shall audit the accounts for the financial year in respect of which he has been appointed.		The Company shall have one or more Auditors, who shall satisfy the eligibility criteria set out in the Commercial Companies Law, to be appointed at a General Meeting to hold office from the conclusion of that meeting for one renewable year until the conclusion of the next General Meeting following thereon (at which Meeting their appointment may be renewed), and shall fix their remuneration. Such appointment and the discharge by the Auditor of his duties shall conform to the applicable laws and regulations for the time being in force. The shareholders in General Meeting may fill a casual vacancy in the office of an Auditor and any Auditor thus appointed shall hold office until the conclusion of the General Meeting next following thereon, but he shall be eligible for re-appointment. The Auditor may not be appointed for auditing the Company's accounts for a period exceeding six (6) successive years from the date of the appointment. In such case, the partner responsible on the auditing must be changed after the completion of thereat provided that the Auditor is not appointed for more than three (3) successive years. The Auditor shall audit the accounts for the financial year in respect of which he has been appointed.	
48	(ب) يجب توجيه كافة الدعوات وأي مكاتبات أخرى لمدقق الحسابات لحضور اجتماع الجمعية العمومية التي يحق لكل مساهم استلامها. وعلى مدقق الحسابات حضور كافة اجتماعات الجمعية العمومية وأن يدلي برأيه في المسائل المتعلقة بمهامه وبوجه خاص في حسابات الشركة.	48	(ب) يجب توجيه كافة الدعوات وأي مكاتبات أخرى لمدقق الحسابات لحضور اجتماع الجمعية العمومية التي يحق لكل مساهم استلامها. وعلى مدقق الحسابات حضور كافة اجتماعات الجمعية العمومية وأن يدلي برأيه في المسائل المتعلقة بمهامه وبوجه خاص في حسابات الشركة. ويجب أن يكون تقرير مدقق الحسابات مشتملاً على البيانات المنصوص عليها في المواد (247)، (248) و(252) من قانون الشركات.	الالتزام بنص المواد 247، 248، و252 من أحكام قانون الشركات
	(B)The Auditor shall be given all notices of and other communications relating to any General Meeting that any shareholder is		(B)The Auditor shall be given all notices of and other communications relating to any General Meeting that any shareholder is	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	entitled to receive. The Auditor shall attend all General Meetings and give his opinion on all matters relating to his duties and in particular concerning the accounts of the Company.		entitled to receive. The Auditor shall attend all General Meetings and give his opinion on all matters relating to his duties and in particular concerning the accounts of the Company. The report of the Auditor should include the information outlined in articles (247), (248) and (252) of the Companies Law.	
52	(3) يقتطع مبلغ يعادل خمسة بالمائة (5%) من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم لتوزيعه على المساهمين كحصة أولى من الأرباح على انه اذا لم تسمح الربح الصافية في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.	52	(3) يقتطع مبلغ يعادل خمسة بالمائة (5%) من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم لتوزيعه على المساهمين كحصة أولى من الأرباح على انه اذا لم تسمح الربح الصافية في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.	تم حذف المادة لعدم وجود ما يؤيدها من قانون الشركات
	(4) بعد اقتطاع المبالغ المذكورة أعلاه، يتم اقتطاع مبلغ لا يزيد عن عشرة (10) بالمائة من المبلغ المتبقي من صافي الأرباح كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، و		(4) بعد اقتطاع المبالغ المذكورة أعلاه، يتم اقتطاع مبلغ لا يزيد عن عشرة (10) بالمائة من المبلغ المتبقي من صافي الأرباح كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة هو مذكور أعلاه، و	تعديل في الصياغة
	(A)iii. an amount equal to five <i>per cent</i> (5%) of the paid-up value of the shares shall be deducted and distributed as a first share of profits, provided that if the net profits in any year shall not be sufficient to distribute such amount, the same may not be claimed from profits in subsequent years.		(A)iii. an amount equal to five <i>per cent</i> (5%) of the paid-up value of the shares shall be deducted and distributed as a first share of profits, provided that if the net profits in any year shall not be sufficient to distribute such amount, the same may not be claimed from profits in subsequent years.	
	(A)iv. after deducting the above amounts, an amount not exceeding ten <i>per cent</i> (10%) of the balance remaining of the net profits shall be allotted to pay the remuneration of the Board of Directors; and		(A)iv. after deducting the above amounts, an amount not exceeding ten <i>per cent</i> (10%) of the balance remaining of the net profits shall be allotted to pay the remuneration of the Board of Directors as outlined above ; and	
53	لا يستخدم الاحتياطي القانوني والاختياري في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعية العمومية بما يحقق مصالح الشركة ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني والاختياري المساهمين، وإنما يجوز مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية المطبقة، استخدام أي مبالغ تزيد عن النسبة المحددة في المواد 52 (أ) و 52(أ) على التوالي من رأس المال المدفوع لتوزيع أرباح بشرط أن لا يستخدم الاحتياطي القانوني في توزيع أرباح تزيد عن خمسين في المائة (50%) من رأس المال المدفوع في السنة.	53	لا يستخدم الاحتياطي القانوني والاختياري في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعية العمومية بما يحقق مصالح الشركة ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني والاختياري كأرباح على المساهمين، وإنما يجوز مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية المطبقة، استخدام أي مبالغ تزيد عن النسبة المحددة في المواد 52 (أ) و 52(أ) لتوزيعها كأرباح على المساهمين في السنوات التي لا تحقق الشركة فيها أرباحاً صافية كافية للتوزيع عليهم على التوالي من رأس المال المدفوع لتوزيع أرباح بشرط أن لا يستخدم الاحتياطي القانوني في توزيع أرباح تزيد عن خمسين في المائة (50%) من رأس المال المدفوع في السنة.	تعديل في الصياغة
	The legal and regular reserves shall not be employed for purposes other than their original purposes, except as decided by the General Meeting in such ways as to achieve the interests of the Company. The legal and regular reserves may not be distributed among the shareholders. But any amounts in surplus over the percentage fixed in Articles 52(A) (i) and 52(A) (ii) respectively, regarding the paid-up capital may, subject to the applicable provisions of the Commercial Companies Law, be used for distribution of profits provided that the legal reserve shall not be used in distribution of profits exceeding <i>fifty per cent</i> (50%) of the paid-up capital per year.		The legal and regular reserves shall not be employed for purposes other than their original purposes, except as decided by the General Meeting in such ways as to achieve the interests of the Company. The legal and regular reserves may not be distributed as dividends among the shareholders. But any amounts in surplus over the percentage fixed in Articles 52(A) (i) and 52(A) (ii) shall be distributed as dividends on the shareholders in non-profit generating years to distribute on the shareholders, respectively, regarding the paid-up capital may, subject to the applicable provisions of the Commercial Companies Law, be used for distribution of profits provided that the legal reserve shall not be used in distribution of profits	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
			exceeding <i>fifty per cent</i> (50%) of the paid-up capital per year.	
55		55	ج) ترسل جميع الإشعارات من قبل أي شخص وإليه، ما عدا الدعوات لحضور الجمعية العمومية المنصوص عليها أعلاه، بكتاب خطي وضمن الحدود الزمنية التي يحددها قانون الشركات.	تطوير صياغة هذه المواد
			د) يجوز للشركة أن يوجه الإشعارات أو أي وثائق أخرى بموجب هذا النظام إلى أي مساهم أو عضو مجلس إدارة بأي وسيلة من وسائل الاتصال التالية التي تقرها الشركة طبقاً لتقديرها المطلق وكما يتم السماح به من السلطات المعنية من حين لآخر:	تطوير صياغة هذه المواد
			(1) بالبريد المسجل إلى عنوان المساهم أو عضو مجلس الإدارة المسجل؛ أو (2) بتسليم اليد إلى عنوان المساهم أو عضو مجلس الإدارة المسجل؛ أو (3) بالبريد الإلكتروني إلى العناوين الإلكترونية الخاصة بأعضاء المجلس والمساهمين.	تطوير صياغة هذه المواد
			(4) يعتبر جميع المساهمين الحاضرين أصالةً أو وكالةً في الجمعية العمومية للبنك بأنهم استلموا الدعوة لحضورها وحضور الجمعية المؤجلة منها وأعمال الجمعية العمومية.	تطوير صياغة هذه المواد
			(c). All notices sent by or to any person shall, except for the notices to attend the General Meeting set forth above, be in writing and within the time limits permitted by the Companies Law.	
			(d). The Company may send any notice or other documentation under these Articles to any shareholder or Board member by any of the following means of communication as the same may be determined by the Company in its sole discretion and as such may be permitted by the relevant authorities from time to time:	
			(1) By registered mail to the board member's or shareholder's registered address; (2) By hand delivery to the board member's or shareholder's address; or (3) By electronic mail to the board member's or shareholder's email address.	
			(4) All shareholders present personally or by proxy at any General Meeting of the Bank shall be deemed to have received notice to attend the General Meeting or any adjourned General Meeting thereof and the business of that General Meeting.	
60	السجلات	60	السجلات	
	(أ) على الشركة ان تحتفظ في المكتب الرئيسي بالسجلات التالية و ذلك بأي وسيلة حسبما يسمح به القانون الساري بما في ذلك الوسيلة الالكترونية:		(ب) على الشركة ان تحتفظ في المكتب الرئيسي بالسجلات التالية وذلك بأي وسيلة حسبما يسمح به القانون الساري بما في ذلك الوسيلة الالكترونية:	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(1) سجل الأسهم:		(2) -سجل الأسهم:	
	يتضمن كافة التفاصيل المطلوبة بموجب القوانين السارية و الأنظمة و الاحكام الصادرة عن السوق المالي التي أدرجت بها اسهم الشركة.		يتضمن كافة التفاصيل المطلوبة بموجب القوانين السارية و الأنظمة و الاحكام الصادرة عن السوق المالي التي أدرجت بها اسهم الشركة.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(3) سجل رهن الأسهم:		(4) -سجل رهن الأسهم:	
	و يشتمل على تفاصيل عن اسم الراهن و المرتهن و مبلغ الدين و نسخة عن سند الرهن الموثق حسب الأصول.		و يشتمل على تفاصيل عن اسم الراهن و المرتهن و مبلغ الدين و نسخة عن سند الرهن الموثق حسب الأصول.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(5) سجل رهن الممتلكات:		(6) -سجل رهن الممتلكات:	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	و يشتمل على تفاصيل الرهونات و القيود التي تقوم بها الشركة او التي ترد على عقار مملوك للشركة (بخلاف تلك الرهون و القيود التي تنشأ من خلال العمل العادي للشركة) و تسجل جميعاً بالسجل خلال سبعة (7) أيام من تاريخ إنشائها او امتلاكها و يجب ان يعطي السجل صورة واضحة عن ذلك الرهن او القيد.		و يشتمل على تفاصيل الرهونات و القيود التي تقوم بها الشركة او التي ترد على عقار مملوك للشركة (بخلاف تلك الرهون و القيود التي تنشأ من خلال العمل العادي للشركة) و تسجل جميعاً بالسجل خلال سبعة (7) أيام من تاريخ إنشائها او امتلاكها و يجب ان يعطي السجل صورة واضحة عن ذلك الرهن او القيد.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(7) سجل مجلس الإدارة و امين سر الشركة.		(8)-سجل مجلس الإدارة و امين سر الشركة.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	و يشتمل على البيانات التالية عن كل عضو في مجلس الإدارة و امين سر الشركة.		و يشتمل على البيانات التالية عن كل عضو في مجلس الإدارة و امين سر الشركة.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	1. الاسم بالكامل.		2-الاسم بالكامل.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	3. عنوان السكن.		4-عنوان السكن.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	5. المنصب.		6-للمنصب.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	7. المؤهلات الفنية، إن وجدت.		8-للمؤهلات الفنية، إن وجدت.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	9. أي عضويات مجالس إدارة أخرى، إن وجدت.		10-أي عضويات مجالس إدارة أخرى، إن وجدت.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(ت) تحتفظ الشركة في مكتبها الرئيسي بالسجلات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة و تكون تلك السجلات متاحة للاطلاع عليها بالمكتب الرئيسي اثناء ساعات العمل الرسمية من قبل أي مساهم او أي شخص يكون لديه ما يقنع مجلس الإدارة بمصلحته المشروعة و القانونية في الاطلاع على تلك السجلات.		(ث) تحتفظ الشركة في مكتبها الرئيسي بالسجلات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة و تكون تلك السجلات متاحة للاطلاع عليها بالمكتب الرئيسي اثناء ساعات العمل الرسمية من قبل أي مساهم او أي شخص يكون لديه ما يقنع مجلس الإدارة بمصلحته المشروعة و القانونية في الاطلاع على تلك السجلات.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	(ج) لا يجوز فحص دفاتر الحسابات والسجلات من قبل المساهمين الا بعد الموافقة المسبقة من مجلس الإدارة. ويجوز للمحكمة ان تأمر الشركة بإعطاء المساهمين معلومات محدودة وبالقدر الذي لا يتعارض مع مصالح الشركة.		(ج) لا يجوز فحص دفاتر الحسابات والسجلات من قبل المساهمين الا بعد الموافقة المسبقة من مجلس الإدارة. ويجوز للمحكمة ان تأمر الشركة بإعطاء المساهمين معلومات محدودة وبالقدر الذي لا يتعارض مع مصالح الشركة.	حذف المواد المتعلقة بسجل الأسهم لأن سجل الأسهم محتفظ به في السوق المالي
	Registers		Registers	
	(A)The Company shall maintain at its main office the following Registers in any media as permitted by applicable law, including electronic media:		(A)The Company shall maintain at its main office the following Registers in any media as permitted by applicable law, including electronic media:	
	(i)A Share Register		(i)A Share Register	
	This shall contain all details as required by applicable laws and rules and regulations of the Financial Market where the shares are listed.		This shall contain all details as required by applicable laws and rules and regulations of the Financial Market where the shares are listed.	
	(ii)Share Mortgage Register		(ii)Share Mortgage Register	
	This shall contain details of the names of the mortgagor and the mortgagee, the amount of the debt and a copy of the mortgage deed duly authenticated.		—This shall contain details of the names of the mortgagor and the mortgagee, the amount of the debt and a copy of the mortgage deed duly authenticated.	
	(iii)Property Mortgage Register		(iii)Property Mortgage Register	
	This shall contain details of all mortgages and charges either created by the Company or arising on property acquired by the Company (other than those created or		This shall contain details of all mortgages and charges either created by the Company or arising on property acquired by the Company (other than those created or	

Original Article No.	Text of Original Article	New Article No.	Amended Article, with Changes Highlighted in Red	Reason behind the change "compliance with article () of law No.
	arising in the normal course of the Company's business), all of which shall be entered therein within seven (7) days of the creation or acquisition thereof and such Register shall give a clear and reasonable picture of such mortgage or charge.		or arising in the normal course of the Company's business), all of which shall be entered therein within seven (7) days of the creation or acquisition thereof and such Register shall give a clear and reasonable picture of such mortgage or charge.	
	(iv) Register of the Board of Directors and Company Secretary		(iv) Register of the Board of Directors and Company Secretary	
	This shall contain the following details in respect of each Director and the Company Secretary of the Company:		—This shall contain the following details in respect of each Director and the Company Secretary of the Company:	
	(1) full name;		(1) full name;	
	(2) usual residential address;		(2) usual residential address;	
	(3) position;		(3) position;	
	(4) technical qualifications, if any; and		(4) technical qualifications, if any; and	
	(5) other directorships, if any.		(5) other directorships, if any.	
	(A) The Registers of the Company referred to in sub-article (A) of this Article shall be maintained at the main office of the Company and shall be open to inspection thereat without charge during normal office hours by any shareholder or any other person demonstrating to the satisfaction of the Board of Directors a valid and lawful interest therein.		(A) The Registers of the Company referred to in sub-article (A) of this Article shall be maintained at the main office of the Company and shall be open to inspection thereat without charge during normal office hours by any shareholder or any other person demonstrating to the satisfaction of the Board of Directors a valid and lawful interest therein.	
	(B) The books of account and records of the Company may not be inspected by the shareholders except with the prior approval of the Board of Directors. The Court may order the Company to give limited information to the shareholders to the extent that such does not conflict with the interests of the Company.		(B) The books of account and records of the Company may not be inspected by the shareholders except with the prior approval of the Board of Directors. The Court may order the Company to give limited information to the shareholders to the extent that such does not conflict with the interests of the Company.	